المجلة العلمية لكلية الآداب مج 14، ع4 (2025) 87 – 149
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

أثر التعليل بخوف اللَّبس في قياس القواعد والآراء النحوية دراسة في النحو الوافي لعباس حسن

محمد شكري خليل السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد - كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس

المستخلص

راعى عباس حسن في تناوله للقواعد النحوية في كتابه: النحو الوافي التعليلَ بخوف اللبس الذي يحول دون تحقيق الفائدة من الكلام، أو يعيق الفهم والإفهام بين أفراد الجماعة اللغوية؛ إذ كان تعليله بخوف الوقوع في اللبس سببًا في وجوب قياس بعض القواعد والآراء النحوية، أو إجازتها وترجيح بعضها على بعض، أو رفض قياسها والخروج عنها؛ منعًا من الخلط بين القواعد أو الاستعمالات النحوية، وقد اتبع في ذلك نَهْجَ النحاة السابقين؛ إذ تمسَّكوا بشرط سلامة القاعدة النحوية من اللبس والإشكال والغموض، وجعلوه قياسًا لوجوب القواعد النحوية أو إجازتها أو الخروج عنها؛ لأن أمْن الوقوع في اللبس مقصد كبير من المقاصد التي تراعيها اللغة العربية في قواعدها النحوية والصرفية. لذا أتناول في هذا البحث أثر التعليل بخوف اللَّبس في قياس القواعد والآراء النحوية عند عباس حسن، وذلك في تمهيد وثلاثة مباحث، التمهيد تناولت فيه: مصطلح اللبس، وقرائن إزالة اللبس عن الكلام، والتعريف بعباس حسن. والمبحث الأول: أثر التعليل بخوف اللبس في وجوب قياس القواعد والآراء النحوية عند عباس حسن. والمبحث الثاني: أثر التعليل بخوف اللبس في إجازة قياس القواعد والآراء النحوية أو ترجيحها عند عباس حسن. والمبحث الثالث: أثر التعليل بخوف اللبس في رفض قياس القواعد والآراء النحوية عند عباس حسن. وانتهى هذا البحث إلى أن خوف اللبس علَّة متحكِّمة في أقيسة العربية وقواعدها؛ للابتعاد عن الغموض في المعنى، ويستمد منه النحاة تعليلاتهم للقواعد والآراء النحوية، وهذا ما سار عليه عباس حسن في النحو الوافي؛ إذ عوَّل على التعليل بخوف اللبس في وجوب قياس القواعد والآراء النحوية أو ترجيحها أو الخروج عنها.

الكلمات المفتاحية:التعليل، خوف اللبس، عباس حسن، القرائن، إزالة اللبس

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: 9 / 7 / 2025
تاريخ استلام النسخة النهائية: 18 / 8 / 2025
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 23 / 8 / 2025

Scientific Journal of Faculty of Arts 14 (4) 2025, 87 – 149
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

The effect of justification of fear of confusion on the grammatical analogy rules and Opinions A Study of Al-Nahw Al-Wafi by Abbas Hassan

Mohammed Shokry khalil Elsaid
Prof Syntax and Prosody at the faculty of arts and humanities - Suez Canal University

Abstract

In his discussion of grammatical rules in his book, Al-Nahw Al-Wafi Abbas Hassan considered the reasoning based on fear of confusion, which prevents the realization of the benefit of speech. His reasoning based on fear of ambiguity was a reason for the necessity of measuring certain grammatical rules and opinions and preferring some over others, or rejecting and departing from them. This is to prevent confusion between rules or grammatical usages. In this, he followed the approach of earlier grammarians. This is done in an introduction and three sections. The introduction addresses the term "confusion," the evidence for removing confusion from speech, and an introduction to Abbas Hassan. The first section examines the impact of the justification based on fear of confusion on the obligation to analogize grammatical rules and opinions, according to Abbas Hassan. The second section examines the impact of the justification based on fear of confusion on the authorization or preference of analogies based on grammatical rules and opinions. The third section examines the impact of the justification based on fear of confusion on the rejection of analogies based on grammatical rules and opinions. This research concludes that fear of confusion is a controlling factor in Arabic analogies and rules, aiming to avoid ambiguity in meaning. Grammarians derive their justifications for grammatical rules from it. This is what Abbas Hassan followed in Al-Nahw Al-Wafi, as he justified based on fear of ambiguity to require analogies based on grammatical rules and opinions, or to deviate from them.

Keywords: Justification, Fear of confusion, Abbas Hassan, Evidence, Removing confusion.

Article history:
Received 9 / 7 / 2025
Received in revised form 18 / 8 / 2025
Accepted 23 / 8 / 2025

المقدمة:

إن أمن الوقوع في اللبس مقصد كبير من المقاصد التي تراعيها اللغة العربية في قواعدها النحوية والصرفية؛ إذ ينشأ اللبس من البِنَى والتراكيب اللغوية التي تؤدي إلى عمومٍ أو تداخل أو غموض في المعاني الناشئة عنها. وقد راعى النحاة في أحكامهم النحوية التعليل بخوف اللبس الذي يحول دون تحقيق الفائدة من الكلام، أو يعيق عملية التواصل السليم، أو الفهم والإفهام بين أفراد الجماعة اللغوية؛ لذا تمسَّكوا بشرط سلامة القاعدة النحوية من اللبس والإشكال والغموض، وجعلوه قياسًا لوجوب القواعد النحوية أو إجازتها أو رفضها والخروج عنها، وهذا ما سار عليه عباس حسن في تناوله للقواعد النحوية في كتابه: (النحو الوافي)؛ إذ عَلَّل كثيرًا للقواعد والآراء النحوية بخوف الوقوع في اللبس، وجعله سببًا في وجوب قياس بعض القواعد والآراء النحوية، أو إجازتها وترجيح بعضها على بعض، أو رفض قياسها والخروج عنها؛ منعًا من الخلط بين القواعد أو الاستعمالات النحوية؛ وقد اتبع في ذلك نَهْجَ النحاة السابقين؛ إذ إن علة خوف اللبس من العلل التي اعتمد عليها النحاة؛ لاجتناب الخلط بين ظاهرتين نحويتين، أو استعمالين لغويين مطَّردَيْنِ[1]، واعتمدوا في إزالة اللبس عن الكلام بمجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية والسياقية.

ولمَّا كان خوف الوقوع في اللبس سببًا من الأسباب التي علَّل بها عباس حسن لوجوب قياس بعض القواعد والآراء النحوية، أو اختيارها وترجيح بعضها على بعض، أو رفْضها والخروج عنها فقد آثرتُ أن يكون **موضوع هذا البحث** متعلِّقًا بأثر التعليل بخوف اللبس عنده، فجاء هذا البحث بعنوان: **(أثر التعليل بخوف اللَّبس في قياس القواعد والآراء النحوية دراسة في النحو الوافي لعباس حسن)**.

وتبدو **أهمية هذا الموضوع** من كَوْنه يدرس أثر التعليل بخوف الوقوع في اللبس عند نحوي كبير من النحاة المحدثين الذين حملوا على عاتقهم مهمة تيسير قواعد النحو العربي، وتصفيته مما قد يشوبه من اللبس والغموض في المعنى؛ بسبب الإشكال أو الاحتمال في بعض التراكيب النحوية، فراح يعلِّل بخوف الوقوع في اللبس لوجوب قياس بعض القواعد

والآراء النحوية أو إجازتها وترجيح بعضها، أو رفْضها والخروج عنها، وذلك في ضوء آراء النحاة السابقين.

ويرجع **السبب في اختياري هذا الموضوع** إلى تعدد المواضع التي علَّل فيها عباس حسن لرأيه في قياس القواعد والآراء النحوية بخوف اللبس؛ إذ وجدته يوجب قياس بعض القواعد والآراء النحوية؛ منعًا من الوقوع في اللبس، وكذلك يجيز بعض القواعد والآراء النحوية، أو يرجِّح رأيًا نحويًّا للكوفيين أو البصريين؛ لأن الأخذ بالرأي الآخر قد يوقع في اللبس أو يؤدي إلى فهم غير المراد من التركيب، أو أنه يختار رأيًا نحويًا ويرجِّحه؛ لأنه هو الأيسر والأنسب لعصرنا الحالي، ولأن اللبس فيه مأمون، وأحيانًا يرفض قياس بعض القواعد والآراء النحوية بسبب احتمال اللبس، وانعدام القرائن التي تزيل الإبهام والغموض، مما قد يُخلُّ بغرض مهم من أغراض الكلام وهو تحقيق الفهم والإفهام، وعدم غموض المعنى الذي يعيق عملية التواصل اللغوي.

ومن ثَمَّ فإن هذا البحث **يهدف إلى** بيان أثر التعليل بخوف اللبس عند عباس حسن في وجوب قياس القواعد والآراء النحوية، أو إجازتها وترجيح بعضها، أو رفض قياسها والخروج عنها من خلال اعتماده على ما ورد عن النحاة السابقين.

وقد اتبعتُ في هذا البحث **استقراء المواضع** التي علَّل فيها عباس حسن للقواعد والآراء النحوية بخوف اللبس في (34) أربعة وثلاثين موضعًا، ثم **وصفها وتحليلها** في ضوء آراء النحاة، مع بيان أثر خوف اللبس فيها، مستشهدًا على ذلك بما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب.

أمَّا بالنسبة **للدراسات السابقة** في هذا الموضوع فلم أجد – من خلال البحث – دراسة بعنوان: (**أثر التعليل بخوف اللَّبس في قياس القواعد والآراء النحوية دراسة في النحو الوافي لعباس حسن**)، أو أيَّ دراسة تناولت التعليل بخوف اللبس عند عباس حسن. وإن كان هناك بعض الدراسات التي تناولت اللبس وأمن اللبس، منها:

1 – أمن اللبس وأثره في التطور اللغوي، للباحث: عبد المجيد هلال السوالقة، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا – جامعة مؤتة، 2016م، جاءت هذه الرسالة في (144) مائة وأربع وأربعين صفحة، واشتملت على

مقدمة، وخمسة فصول تناول فيها: (مفهوم اللبس وأهميته في الدرس اللغوي، والتطور اللغوي، وأثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الإعلال والإبدال، وأثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الإدغام، وأثر أمن اللبس في التطور اللغوي ضمن الصيغ الصرفية).

2 – اللبس وأمن اللبس في الجملة العربية المواقع والحلول، للباحث: مهدي عز الدين شنين، جامعة غرداية، الجزائر، مجلة سيميائيات، مجلد 18، العدد (1)، سبتمبر 2022م، وجاء هذا البحث في (13) ثلاث عشرة صفحة، تناول فيها اللبس وأمن اللبس، ومواطن اللبس في الجملة العربية: (اللبس على مستوى تضام الأصوات، واللبس على مستوى البِنَى التصريفية، واللبس على مستوى البِنَى التركيبية)، وقرائن أمن اللبس.

كما وُجد بحث بعنوان: عباس حسن وموقفه من بعض عِلل النحويين في كتابه النحو الوافي (مسائل مختارة من أبواب التوابع)، للباحثة: ريم منصور صالح الهمزاني، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد التاسع والثلاثون، الإصدار الرابع، ديسمبر 2023م، وجاء هذا البحث في (52) اثنتين وخمسين صفحة، واشتمل على فصلين: الفصل الأول: (معنى العلة لغة وفي اصطلاح النحويين، وأقسام العلة ونشأتها)، والفصل الثاني: (المسائل المختارة من أبواب التوابع التي تجلَّى فيها موقف عباس حسن من تعليلات النحويين، وخصائص منهجه وموقفه المتَّبع تجاه تلك العلل).

ويتضح من خلال عرض محتويات هذه الدراسات السابقة أنها تختلف عن موضوع بحثي شكلًا وموضوعًا.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

المقدمة: اشتملت على موضوع البحث، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة فيه، وخطته.

التمهيد: اشتمل على (مصطلح اللبس، وقرائن إزالة اللبس عن الكلام، والتعريف بعباس حسن).

المبحث الأول: أثر التعليل بخوف اللبس في وجوب قياس القواعد والآراء النحوية عند عباس حسن.
المبحث الثاني: أثر التعليل بخوف اللبس في إجازة قياس القواعد والآراء النحوية أو ترجيحها عند عباس حسن.
المبحث الثالث: أثر التعليل بخوف اللبس في رفض قياس القواعد والآراء النحوية عند عباس حسن.
الخاتمة: تشمل أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث.
المصادر والمراجع التي أفاد منها البحث.

التمهيد:

- مصطلح اللبس:

اللبس في اللغة يأتي دالًّا على الخلط والتداخل والغموض والإشكال وعدم الوضوح، قال الخليل بن أحمد (ت: 175هـ): "واللبس: خلط الأمور بعضها ببعض إذا التبستْ"[2]. وجاء عند ابن فارس (ت: 395هـ) وغيره: "اللام والباء والسين أصل صحيح واحد، يدل على مخالَطَة ومداخَلة؛ من ذلك: لَبِسْتُ الثَّوبَ أَلْبَسُه، وهو الأصل، ومنه تتفرَّع الفروع. واللَّبْس: اختلاط الأمر؛ يقال لَبَسْتُ عليه الأمرَ أَلْبِسُه بكسرها، قال الله تعالى: ﴿وَلَلَبَسْنا عَلَيْهِمْ ما يَلْبِسُونَ﴾[3]. وفي الأمر لَبْسَةٌ، أي لَيْسَ بواضح، واللَّبْس: اختلاط الظلام، ويقال: لابَسْتُ الأمرَ أُلابِسُه"[4].

ويأتي اللبس في الاصطلاح دالًّا على هذا المعنى نفسه من الغموض والإشكال وعدم الوضوح، وقد حظِي باهتمام كبير عند النحاة القدامى والمحدثين، فقد استعمله سيبويه (ت: 180هـ)؛ إذ قال: "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، أَلَا ترى أنَّك لو قلتَ: كان إنسان حليمًا، أو: كان رجل منطلقًا، كنتَ تُلْبِسُ؛ لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَأوا بما فيه اللبس، ويَجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبس"[5]. واستعمله المبرد (ت: 285هـ) بقوله: "وقد تشقق العرب من الاسمين اسمًا واحدًا لاجتناب اللبس"[6]. واستعمله ابن السراج (ت: 316هـ)؛ إذ قال: " وقد يُركبون من الاسمينِ المضاف أحدهما إلى الآخر اسمًا إذا خافوا اللبس، فيقولون: عَبْشَمِيٌّ في عبد شَمسٍ، وعَبْدَرِيٌّ في عبد الدار"[7]. واستعمله ابن جني (ت: 392هـ)؛ إذ قال: "... كرهوا أن يقع

اللبس في ما لا يظهر إعرابه، فاحتاطوا"[8]، واستعمله ابن يعيش (ت: 643هـ) تحت مصطلح الإلباس؛ إذ قال: "وإنما أُتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازًا من الإلباس"[9]. واستعمل ابن مالك (ت: 672هـ) مصطلح اللبس؛ إذ قال:

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبّ)[10]

واستعمله السيوطي (ت: 911هـ)، وعقد فصلًا في الأشباه والنظائر تحت عنوان: (اللبس محذور)؛ إذ قال: "اللبس محذور، ومن ثَم وُضع له ما يُزيله"[11]، وقد تناول النحاة القدامى مصطلح اللبس تناولًا عامًّا ضمن معالجاتهم لموضوعات علم النحو وعلوم اللغة العربية.

ثم تناول المحدثون مصطلح اللبس، وعَنوا به اختلاط المعاني واشتباهها، قال محمد محمد يونس: "يُقصَد باللبس اختلاط المعاني واشتباهها؛ بسبب كون اللفظ يحتمل أكثر من معنى"[12]. وتناوله الدكتور تمام حسان؛ إذ قال: "وإنما ينبغي ذِكر الضمائم هنا؛ لأن الاكتفاء بذِكر الكلمة دون ضمائمها لا يصل بالمعجم إلى غايته المنشودة، ويضيف إلى ما في المعجم من عموم المعنى وتعدُّده واحتماله عنصرًا آخر سلبيًّا جديدًا خطيرًا هو اللبس"[13]. كما تناول - أيضًا - مصطلح أمن اللبس حين رأى أن وظيفة اللغة هي تحقيق الفهم والإفهام؛ إذ قال: "إن اللغة العربية – وكل لغة أخرى في الوجود – تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة المُلبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد خُلقت اللغات أساسًا للإفهام، وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية"[14].

واستُعمل مصطلح اللبس في اللغة والأدب للدلالة على تعدُّد احتمالات المعنى دون قَرينة تُعيّن أحد الاحتمالات أو ترجّحه[15]، فقد جاء في قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية أن اللبس هو "احتمال اللفظ أو العبارة لأكثر من معنى دون أنْ تكون الغلبة لمعنًى على آخر"[16]. واللبس ظاهرة لغوية تشتمل عليها كل اللغات حتى عُدَّ سمة جوهرية لا مفرَّ منها في الكلام[17]. وقال السامرائي: "اللبس عكس الإفهام؛ إذ هو يؤدي إلى الإبهام وعدم الفهم"[18]. فيتبيَّن مما سبق أن اللبس في اللغة والمصطلح يأتي بمعنى الغموض والإبهام والاشتباه والإشكال وعدم التحديد، واختلاط المعاني

واشتباهها؛ بسبب أن اللفظ يحتمل أكثر من معنى، ويدل على الإبهام وعدم الإفهام.

ــ قرائن إزالة اللبس عن الكلام:

القرينة هي كل ما يدلُّ على المراد أو المقصود، قال أبو البقاء الكفوي: "القرينة هي ما يوضح عن المراد لا بالوضع، تؤخَذ من لاحقِ الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه"[19]. وعرفها اللبدي بقوله: "هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحِّض المدلول وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدخول فيه"[20]. ومصطلح القرينة مصطلح مساوٍ لمصطلح (الدليل) عند النحاة، وهو "الذي يَلزم من العِلم به العِلم بشيء آخر"[21]، ولا حذْف إلا بدليل، أي: بقرينة، قال ابن مالك:

وحَذْفُ عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليلٍ مُتَّسَع[22]

وتجدر الإشارة إلى أن إن إزالة ما يؤدي إلى اللبس من أَوْلَى أغراض المتكلم[23]، ومن أَجْله قامت قرائن المعنى اللغوي[24]، ويُعَد ذلك الغاية الأولى من اللغة، والغرض الأساسي عند استعمالها، ولذلك أوجب النحاة إزالة اللبس عن الكلام؛ إذ قال ابن الأنباري: "إزالة الالتباس واجب"[25]، فإذا التبس معنيان أو أكثر بحث النحاة عن قرينة تزيل هذا اللبس، ومن هذه القرائن (قرائن لفظية، وقرائن معنوية، وقرينة السياق والمقام):

1 - القرائن اللفظية: هي كل ما يُلفَظ أو يُكتب من عناصر الكلام، ويُستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول: هذا اللفظ فاعل، وذاك مفعول، أو غير ذلك، وهي بمثابة معالم الطريقة التي يهتدي بها المرء إلى المكان الذي يقصده[26]. والقرائن اللفظية: (قرينة العلامة الإعرابية، وقرينة الصيغة، وقرينة الأداة، وقرينة الرتبة، وقرينة المطابقة، وقرينة التضام، وقرينة الاستدعاء الوظيفي)، ومن نماذج القرائن اللفظية عند عباس حسن اعتماده على قرينة العلامة الإعرابية، فإنه عند قَطْع النعت إذا كان المنعوت مرفوعًا فإن النعت يجوز قطْعه إلى النصب، ولا يجوز قطعه إلى الرفع؛ منعًا للبس؛ فإنه إن رُفع فلن يُعرف أنه مقطوع. وكذلك إذا كان المنعوت منصوبًا فإنه يجوز أن يُقطع النعت إلى الرفع، ولا يجوز قطعه إلى النصب؛ منعًا للبس[27]. فإنه لو لم يُخالف بين حركة النعت والمنعوت

لم يُعرف آلسياق للوصف أم للمدح أم للذم أم لغرض آخر من أغراض قطْع النعت.

ومن نماذج القرائن اللفظية أيضًا أنه يشترط في البدل المباين بأنواعه الثلاثة: (الغلط، والنسيان، والإضراب) وجود قرينة توضح المراد، وتمنع الوقوع في اللبس، ورأى عباس حسن أن الأحسن أن يتقدم على كل نوع مباشرة حرف العطف (بل) المُفيد للإضراب؛ لأن وجود هذا الحرف يؤدي إلى إعراب ما بعده معطوفًا لا بدلًا، وبهذا يمتنع احتمال أنه نعت، ذلك الاحتمال الذي قد يتسرَّب إلى الوهم قبل مجيء الحرف (بل)، وبمجيئه تنتقل المسالة من البدل إلى العطف[28].

2 - القرائن المعنوية: هي ظواهر غير لفظية في التركيب تُفهم معنويًّا من المقال، وتساعد على تحديد المعاني الوظيفية، أو هي العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب النحوية، وتفيد في تحديد المعنى النحوي الخاص بتلك الأبواب؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها[29]. والقرائن المعنوية: (قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص، وقرينة المخالفة، وقرينة التبعية، وقرينة النسبة)، ومن نماذج القرائن المعنوية عند عباس حسن أنه استدل على جواز تقديم المفعول به على الفاعل بوجود قرينة صحة الإسناد؛ نحو: (أتعبتْ نُعْمَى الحُمَّى)، فالمعنى يقتضي أن تكون (الحُمَّى) هي الفاعل المسند إليه؛ لأنها هي التي تُتعِب (نُعمى) لا العكس[30].

ومن نماذج القرائن المعنوية أيضًا الاعتماد على قرينة التخصيص بأنه إذا وقع بعد المضاف إليه نعتٌ فهو للمضاف، وليس للمضاف إليه إلا بدليل؛ لأن المضاف إليه جاء لغرض التخصيص، ولم يَجِئ لذاته؛ نحو: (جاءني رسولُ عليٍّ الظريفُ). وهذا بخلاف النعت في (كلُّ فتًى يتقي فائز)، فالنعت فيه للمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه جاء لإفادة التعميم لا للحُكم عليه، وغير هذا ضعيف ما لم تَقُم قرينة توجِّه إليه بغير لَبْس ولا خفاء[31].

3 - قرينة السياق والمقام: "هي ما يكتنف السياق من قيود تركيبية، أو أشراط إفادة، أو هما معًا"[32]، وهي قرينة لها ارتباط وثيق بكل ما يحيط بالحدث الكلامي بطريق مباشر أو غير مباشر؛ إذ إنها تشمل النص، والمتكلم، والمخاطب، ومراعاة الحال، والزمان، والمكان... وغيرها مما له علاقة بعملية التواصل، ويكون له تأثير على الدلالة الناشئة من الكلام،

ولشدة ارتباط المعنى بالسياق أصبحا متلازمَينِ[33]، وتُعد قرينة السياق من أهم قرائن إزالة اللبس عن الكلام؛ لأنها قد تعتمد على شيء من القرائن النحوية المفردة أو تتجاوزها إلى أمور دلالية من العقل أو من المقام المحيط بالجملة[34]. ومن نماذج اعتماد عباس حسن على قرينة السياق أنه رأى أن (قَلَّما) تُستعمل في أغلب الأساليب لإثبات الشيء القليل؛ نحو: (قَلَّما يُخلِف النبيلُ وعده)، وقد تُستعمل في بعض الأساليب للنفي المحض؛ فتكون حرفًا نافيًا - لا فعلًا - مثل: (ما النافية، ولا النافية)؛ نحو: (قَلَّما يَسلم السَّفيهُ من المكاره)، أي: ما يَسلم، ولا بد في استعمالها حرفَ نفيٍ من وجود قرينة تدل على هذا[35].

ومن نماذج قرائن السياق أيضًا أنه يقال في تصغير (حامد): (حُمَيْد)، وكذلك في تصغير: (أحمد، ومحمود، وحمَّاد، ومحمدون...) فجميعها يُصغَّر على (حُميد)، ويكون التمييز بينها، ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التي تُميِّز كل واحد، وتمنع اللبس[36].

- التعريف بعباس حسن:

عباس حسن أديب ونحوي وُلد عام (1318هـ = 1900م) بمدينة منوف بمحافظة المنوفية بمصر، وتلقَّى تعليمه الأول في كُتَّاب القرية، ثم التحق بالأزهر، ثم التحق بدار العلوم، وتخرج فيها عام 1925م، ثم عمل مدرِّسًا بمدرسة الناصرية الابتدائية، ثم تنقَّل للعمل مدرِّسًا في بعض المدارس الثانوية بالقاهرة، ثم انتقل للعمل مدرّسًا للنحو بدار العلوم، وظل بها، ورُقِّي أستاذًا مساعدًا، ثم أستاذًا إلى أن أُحيل على المعاش، ثم اختير لعضوية مجمع اللغة العربية سنة 1967م، وله نشاط علمي مرموق برز من خلال ثلاثة كتب تركها، أهمها كتاب: (النحو الوافي) الذي يُعدُّ مرجعًا قيّمًا، وهو يتألف من أربعة أجزاء كبار، وكتابه الثاني: (اللغة والنحو بين القديم والحديث) ، وكتابه الثالث: (المتنبي وشوقي) تناول فيه ناحية ريادته للشعر في عصره، واشترك في كتاب: (المطالعة الوافية) بجزأيْه للتعليم الثانوي. وتوفي سنة (1398هـ - 1978م)[37].

المبحث الأول: أثر التعليل بخوف اللبس في وجوب قياس القواعد والآراء النحوية عند عباس حسن:

إن اعتماد عباس حسن - في النحو الوافي - على التعليل لبعض القواعد والآراء النحوية بخوف الوقوع في اللبس أو الغموض في المعنى جعله يوجب قياس بعض القواعد والآراء النحوية؛ لأن هذا الوجوب يمنع من الوقوع في اللبس، وعدم غموض المعنى، وعدم فهم غير المراد، ويتضح ذلك من خلال المسائل الآتية:

1 - وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا انعدمت القرينة وخيف اللبس:

يجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر إذا تساويا عند السامع أو كانا متقاربين في درجة تعريفهما وتنكيرهما؛ بحيث يصلح كل منهما أن يكون مبتدأً؛ نحو: (أخي شريكي، وأستاذي رائدٌ في العلم، ومكافحٌ أمين جنديٌ مجهول، وأجملُ من حرير أجملُ من قطن) وغيرها، ولم توجد قرينة لتمييز المبتدأ من الخبر، فيجب تأخير الخبر؛ منعًا من اللبس[38]. وقد أوجب النحاة التزام الترتيب بين المبتدأ والخبر في مواضع، منها تساويهما في التعريف والتنكير، وليس في الكلام قرينة لفظية أو معنوية تميّز أحدهما من الآخر، فمثال تساويهما في التعريف: (الله ربنا، وأخي شريكي)، ومثال تساويهما في التنكير: (أفضلُ منك أفضلُ منِّي)، فأيهما تقدم كان هو المبتدأ، والآخر الخبر؛ لأن كلًّا منهما صالح لأن يكون خبرًا أو مُخبَرًا عنه[39]، ولا توجد قرينة تميّز أحدهما من الآخر، أمَّا إذا وُجدت قرينة تميّز المبتدأ من الخبر سواء أكانت لفظية أم معنوية فيجوز عندئذٍ تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، فمثال القرينة اللفظية: (رجلٌ صالحٌ موجودٌ) فالنكرة الموصوفة حُكِم عليها بالابتداء سواء تقدمت أم تأخرت، ومثال القرينة المعنوية: (أبو يوسف أبو حنيفة)؛ إذ المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة وليس العكس، فأبو يوسف هو المبتدأ سواء تقدَّم أو تأخر. ومثله قول الشاعر:

كَلَامُ النَّبِيين الهداةِ كلامُنا وأفعالُ أهلِ الْجَاهِلِيَّةِ نَفْعلُ[40]

وكذلك قول الشاعر:

بنونا بنو أبنائِنا، وبناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعِدِ[41]

فجاز أن يُبتدأ بقوله: (بنونا)، وهو الخبر، ويؤخر الخبر (بنو أبنائنا)؛ لأن المراد الحُكم على أحفادهم بأنهم كبنيهم، وليس العكس[42]. وفي هذه المسألة

قال الرضي: "إذا حصلت الفائدة فأخبِر عن أي نكرة شئتَ؛ وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحُكم سواء تخصص المحكوم بشيء أو لا"[43].

كما أوجب النحاة التزام الترتيب بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ؛ نحو: (زيد قام)، فلا يجوز التأخير؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل؛ لأن الفعل سيرفع الظاهر التالي له، فإذا أُخِّر رفع ضمير ذلك الظاهر، قال ابن مالك: "ولو كان المبتدأ مُخبَرًا عنه بفعلٍ فاعلُه ضمير مستتر؛ نحو: (زيد قام) لم يَجُز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهِم كَوْن الجملة مركَّبة من فعل وفاعل. فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم؛ كقولك في (الزيدون قاموا): قاموا الزيدون، على أن يكون (قاموا) خبرًا مقدَّمًا، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة أكلوني البراغيث؛ لأن تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة، والحَمل على الأكثر راجح"[44]. وفي هذا يقول ابن السراج: "وأما القِسم الثاني من خبر المبتدأ وهو الذي يكون غير الأول، ويظهر فيه ضميره فلا يخلو من أن يكون الخبر فعلًا فيه ضمير المبتدأ؛ نحو: (زيد يقوم، والزيدان يقومان)، فهذا الضمير وإن كان لا يظهر في فعل الواحد؛ لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع وذلك ضرورة خوف اللبس"[45]. وقال الأزهري: "مما يجب فيه تأخير الخبر أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم الخبر وكان فعلًا مسندًا إلى ضمير المبتدأ المستتر؛ نحو: (زيد قام، أو يقوم)، فلو قُدِّم والحالة هذه وقيل: (قام أو يقوم زيد) لالتبس المبتدأ بالفاعل"[46].

كما رأى عباس حسن أنه لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية مبنية للمجهول؛ نحو: (البيت أُقيمَ)؛ لئلا يلتبس المبتدأ بنائب الفاعل. وكذلك إذا كان الخبر اسم فعل؛ نحو: (القمر هيهات)؛ لئلا يلتبس المبتدأ بفاعل اسم الفعل. وكذلك في (أنا سافرتُ)؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالتوكيد. ففي كل هذا يجب تقديم المبتدأ؛ منعًا من الوقوع في اللبس[47]. فوجب في هذه الحالات التزام الترتيب بين المبتدأ والخبر؛ للابتعاد عن شبهة اللبس بين المبتدأ وغيره.

ومما تجد الإشارة إليه أن ما يجري على المبتدأ والخبر من وجوب التزام الترتيب إذا انعدمت القرينة وخيف اللبس يجري أيضًا على اسم

الناسخ وخبره، وإلى هذا أشار عباس حسن بقوله: يجب تأخير خبر الناسخ عن الاسم حين يترتب على التقديم لَبْس لا يمكن معه تمييز أحدهما من الآخر بأن يكونا معرفتين معًا أو نكرتين معًا؛ نحو: كان شريكي أخي، وصار أستاذي رفيقي في العمل، وباتت أختي طبيبتي، فلو تقدَّم الخبر لأوقع في لبس لا يظهر معه الاسم من الخبر، والفرق بينهما كبير؛ لأن أحدهما محكوم عليه، وهو الاسم، والآخر محكوم به، وهو الخبر(48).

وكذلك فيما يتعدى من الأفعال إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر تجب مراعاة الأصل في الترتيب بين المفعولين إذا أدى عدم الترتيب إلى الوقوع في اللبس، ففي نحو: (خالدٌ محمودٌ) إذا أُريد به (خالدٌ كمحمود) نقول: (ظننتُ خالدًا محمودًا)؛ فلو تقدم الثاني لاختلط الأمر والتبس؛ إذ لا يمكن تمييز المشبَّه من المشبَّه به؛ لعدم وجود قرينة تساعد على هذا؛ فيكون التقديم بمراعاة الأصل هو القرينة(49).

2 - وجوب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ مصدرًا مسبوكًا من (أنَّ) ومعموليها؛ خوفًا من الوقوع في اللبس والخلط بين (أنَّ، وإنَّ) اللتين للتوكيد، أو الخلط بين (أنَّ) التي للتوكيد و(لعلَّ) التي للترجي:

يجب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان تأخيره يؤدي إلى الوقوع في اللبس؛ نحو: "(عندي أنك بارع) من كل مبتدأ يكون مصدرًا مسبوكًا من (أنَّ) مفتوحة الهمزة مشددة النون ومعموليها، وهي (أنَّ) التي تفيد التوكيد، فلو قلنا: (أنَّك بارع عندي) لكان التأخير سببًا في احتمال اللبس في الخلط بين (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون و(إنَّ) المكسورة الهمزة المشددة النون، وسببًا في احتمال لَبْس آخر أقْوَى بين (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة التي معناها التوكيد التي تُسبك مع معموليها بمصدر مفرد، و(أنَّ) التي بمعنى (لعلَّ)، وهذه مع معموليها جملة فلا تُسبك معهما بمصدر مفرد، وفرقٌ كبير في الإعراب بين المفرد والجملة، وفى المعنى بين التوكيد، والترجِّي أو الظن ... فقد صار اللبس محتملًا لفظًا وكتابة ومعنًى بسبب تأخير الخبر، ولو تقدم لامتنع اللبس؛ إذ الحكم الثابت لـ(إنَّ) المكسورة الهمزة المؤكِّدة، و(أنَّ) المفتوحة الهمزة التي بمعنى (لعلَّ) أن كلًّا منهما مع معموليه جملة، وأن كلًّا منهما لا يجوز تقديم معمول خبره عليه؛ سواء أكان

المعمول ظرفًا أم غير ظرف"[50]. فقد وجب تقديم الخبر على المبتدأ هنا؛ خوفًا من الوقوع في اللبس والخلط بين (أنَّ، وإنَّ) اللتين للتوكيد، أو الخلط بين (أنَّ) التي للتوكيد و(لعلَّ) التي للترجي؛ إذ إنه لو ابتُدئ بـ(أنَّ) لخيف التباسها بـ(إنَّ) المكسورة الهمزة؛ لأن لها صدر الكلام[51] - وهذا هو السبب في أن فتح الهمزة ليس كافيًا لدفع توهُّم هذا اللبس[52] - وقد تتعرض (أنَّ) المفتوحة - لو ابتُدئ بها - لدخول (إنَّ) المكسورة عليها مباشرة؛ إذ يتعرض المبتدأ لدخول (إنَّ) عليه، مما يؤدي إلى اجتماع (إنَّ، وأنَّ)، وهذا مستثقَل ومستكرَه؛ لذا وجب تأخيرها[53]. وقد يكون وجوب تأخير (أنَّ) المفتوحة الهمزة؛ لئلَّا تلتبس بـ(أنَّ) التي بمعنى (لعلَّ)؛ إذ إن لها صدر الجملة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[54]، ففي تقديمها إعلام بالتفرقة بين المعنيين، وهو ما أوجب عباس حسن قياسه.

3 – وجوب إبراز الضمير عند جريان الخبر المشتق على غير مَن هو له خوفًا من الوقوع في اللبس:

رأى عباس حسن أنه إذا جرى الخبر المشتق على غير مَن هو له – وكان اللبس مأمونًا - جاز استتار الضمير في المشتق، وجاز إبرازه، وإن لم يؤمَن اللبس وجب إبرازه؛ خشية الوقوع في اللبس بين احتمال أن يكون الخبر جاريًا على مَن هو له وعلى غير مَن هو له؛ إذ قال: "إذا جاء الخبر مشتقًّا فلا بد أن يرفع ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا، غير أن الضمير هنا يجوز إبرازه، كما يجوز استتاره، بشرط أن يكون المبتدأ المنسوب إليه الخبر والمحكوم عليه حقيقة شيئًا واضحًا لا يشتبه بغيره عند الاستتار؛ أي بشرط أمن اللبس، فهناك أمثلة للوصف الواقع خبرًا يصلح فيها أن يكون جاريًا على مَن هو له وعلى غير مَن هو له، فيقع اللبس في المراد؛ نحو: (الفارسُ الحصانُ مُتْعِبُه)، فكلمة (الفارس) مبتدأ، و(الحصان) مبتدأ ثانٍ، (ومُتْعِب) خبر الثاني، وفيه ضمير مستتر، والجملة من الثاني وخبره خبرُ الأول. فما المراد من هذا المثال؟ أنريد الحُكم على الحصان بأنه يُتعب الفارس؛ فيكون الخبر جاريًا على مَن هو له؟ أم نريد الحُكم على الفارس بأنه يُتعِب الحصان؛ فيكون الخبر جاريًا على غير مَن هو له؟ الأمران مُحْتمَلان مع اختلافهما في المعنى، وهذه هي حالة اللبس؛ حيث لا قرينة ترجِّح أحدهما على الآخر. فإن كان المراد هو المعنى الأول الذي يقتضي جريان الخبر

على مَن هو له وجب استتار الضمير مراعاة للأصل السابق؛ ليكون استتاره دليلًا على ذلك المعنى؛ فنقول: (الفارسُ الحصانُ مُتعِبه). وإن كان المراد هو المعنى الثاني الذي يقتضي جريان الخبر على غير مَن هو له وجب إبراز الضمير منفصلًا؛ ليكون إبرازه دليلًا على جريانه على غير مَن هو له، فنقول: (الفارسُ الحصانُ مُتعِبه هو). فالضمير (هو) عائد على الفارس المنسوب إليه أنه مُتعب، والمحكوم عليه بذلك الحُكم، والضمير الهاء المتصل بالخبر وهو الهاء في آخر كلمة (مُتعِبه) عائد إلى المبتدأ الثاني"[55]. فقد أوجب خوفُ الوقوع في اللبس هنا قياسَ القاعدة النحوية بوجوب إبراز الضمير وعدم استتاره. والبصريون يوجبون إبراز الضمير مطلقًا عند جريان الخبر المشتق على غير مَن هو له سواء أكان اللبس مأمونًا أم غير مأمون، وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلا[56]

أما الكوفيون فرأوا أنه إذا أُمن اللبس جاز الوجهان: إبراز الضمير أو استتاره، وإن خيف اللبس وجب الإبراز؛ كما في المثال: (زيدٌ عمرو ضاربه هو)؛ إذ إنه لو لم يؤتَ بالضمير، وقلنا: (زيدٌ عمرو ضاربه) لاحتمل أن يكون الفاعل زيدًا أو عمرًا، فلمَّا برز الضمير تعيَّن كَونُ زيد هو الفاعل[57]. وقد استحسن ابن مالك رأي الكوفيين واختاره[58]؛ إذ قال:

وإنْ تَـــلَا غيـــرَ الـــذي تَعَلَّقَا بـــهِ فَأبْرِزْ الضميـــرَ مطلقا
في المذهبِ الكوفيِّ شرطُ ذاكَ أنْ لا يؤمن اللبسُ ورأيُهُم حَسَن[59]

وإلى هذا ذهب ابن الشجري؛ إذ قال: "اسم الفاعل إذا جرى على غير مَن هو له خبرًا أو وصفًا لزِمَكَ إبرازُ ضمير المتكلم والمخاطب والغائب؛ مخافة اللبس"[60]. وهو رأي كثير من النحويين[61]، وهو ما اختاره عباس حسن وأوجب قياسه.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه يجب إبراز الضمير المرفوع بالنعت السببي أيضًا؛ نحو: (جاءني خادمُ امرأةٍ مُكرمته هي، وجاءتني خادمةُ رجلٍ مُكرمها هو)؛ حيث إنه لو لم يبرز الضمير لحصل اللبس في صور كثيرة بسبب أن

الوصف في ظاهره للمضاف إليه، والغرض كونه للمضاف[62]. فكلمة (مُكرِمة) في المثال الأول بالرفع صفة للمضاف (خادم)، فجرى الضمير المنفصل المرفوع على غير مَن هو له؛ لأن الخادم ليس هو المُكرِم في الحقيقة، وإنما المُكرِم هو المرأة، وكذلك في المثال الثاني، فوجب هنا إبراز الضمير المرفوع خوفًا من الوقوع في اللبس بين كَوْن الوصف للمضاف إليه أو للمضاف.

4 - وجوب اقتران الخبر بالفاء إذا كان شبيهًا بجواب الشرط؛ لئلا يلتبس الخبر بجواب الشرط:

الخبر يقترن بالفاء وجوبًا إذا كان شبيهًا بجواب الشرط، بأن يكون نتيجة لكلام قبله، مستقبل الزمن، خاليًا من أداة شرطية، وفي صدر هذا الكلام مبتدأ يشتمل – غالبًا – على العموم والإبهام؛ نحو: (الذي يصادقني فمحترمٌ، ورجلٌ يكرمني فمحبوبٌ، ومَن أرادكَ بسوء فجعله الله حصيدَ سيفِكَ، وكلُّ عدوٍّ فتحتَ قدمِكَ)، وهكذا كل خبر تحققت فيه الأمور الثلاثة السابقة سواء أكان مفردًا أم جملة أم شبه جملة؛ لكيلا يلتبس الخبر بجواب الشرط[63]، ويكون ذلك لغرض مهم هو النص على مراد المتكلم من لزوم وقوع الخبر؛ لترتُّبه على الكلام الذي قبله، وتأكيد أن الخبر نتيجة مترتبة على ما سبقه؛ إذ لولا مجيء الفاء لكان هناك شك في وقوع النتيجة وتحققها، أو وقوع غيرها وتحقُّقه[64]. فوجب هنا قياس اقتران الخبر بالفاء خوفًا من التباس الخبر بجواب الشرط.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه ليس من اللازم كَوْن الكلام في هذه المسألة مستقبل اللفظ، وإنما يجوز أن يكون دالًّا على الاستقبال من حيث المعنى فقط دون اللفظ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾[65]، فـ(ما) هنا موصولة وليست شرطية بدليل القراءة: {وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ} بدون الفاء[66]، وعلى الرغم من كَوْن الفعل (أصاب) هنا ماضي اللفظ فإن معناه الاستقبال.

5 - وجوب حذف اللام من خبر (إنَّ) إذا كانت دالة على الابتداء؛ منعًا من التباس الخبر بالقَسَم:

رأى عباس حسن أن اللام إذا وقعت في خبر (إنَّ) في جملة فعلية فعلها ماضٍ؛ نحو: (إنَّ الطيارةَ لأسرعتْ) فلا بد من حذف هذه اللام على

اعتبارها للابتداء، ويجوز الإبقاء عليها على اعتبارها في جواب القسم، لكن بشرط أن يوجد في السياق قرينة تدل على هذا المعنى أو ذاك؛ لأمن اللبس، وعدم فساد المعنى؛ لأن بين المعنيين اختلافًا واضحًا[67]. فقد وجب هنا قياس حذف اللام من خبر (إنَّ) خوفًا من التباس الخبر بالقسَم، فلا بد من وجود قرينة تدل على أحدهما. وهذا هو المشهور عند النحاة من أن (لام الابتداء) لا تدخل على جملة فعلية ماضوية أو مضارعية إلا إذا كانت هذه الجملة خبر (إنَّ) دون غيرها من سائر أخواتها[68]، ودون الجمل الفعلية الأخرى التي ليست خبرًا؛ إذ تكون اللام فيها للقسم، أو تكون زائدة، أو غير ذلك، ويُفرِّق النحاة بين اللَّامَيْنِ بأنه إذا جاءت (إنَّ) وبعدها اللام المصاحبة لمضارع مؤكَّد بنون التوكيد أو الداخلة على الماضي المتصرف الخالي من (قد) فإن هذه اللام تكون لام قَسَم مقدَّر داخلة على جوابه، وليست لام ابتداء؛ مثل: (إنَّ الحازمَ ليبتعدنَّ عن المساوئ، وإنَّ الكُفء لنالَ جزاءَه). وهذا بخلاف قولنا: (علمتُ إنَّ الحازم لمبتعد عن المساوئ)، فإنها تُكسر معها، لأن هذه اللام للابتداء، وهي من الأدوات التي لها الصدارة، فتُعلِّق الفعل وتوجب كسر همزة (إنَّ) كشأن ما له الصدارة، وهي مقدمة في الأصل والنيَّة، وإنما تأخرت للعلة السابقة، وهي أنها تفيد توكيد الجملة، و(إنَّ) كذلك، فبقيت (إنَّ)؛ لأصالتها وقوتها بالعمل، وتأخرت اللام[69].

6 – وجوب تقديم الفاعل على المفعول به إذا انعدمت القرينة وخيف اللبس:

يجب تقديم الفاعل على المفعول به خشية الوقوع في اللبس عند عدم القدرة على تمييز الفاعل من المفعول في كل الأسماء التي يُقدَّر على آخرها الإعراب، مثل: الاسم المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم، والكلمات التي تُعرب إعرابًا محليًّا: المبنيات كأسماء الإشارة، وأسماء الموصول وغيرها؛ نحو: (ساعد عيسى يحيى، وضرب موسى عيسى، وأكرم صديقي أبي)، فلو تقدم المفعول به على الفاعل لخفيت حقيقة كل منهما، وفسد المراد بسبب خفائها؛ لعدم وجود قرينة تزيل هذا الغموض واللبس[70]. فقاس عباس حسن هنا وجوب تقديم الفاعل على المفعول به خشية الوقوع في اللبس؛ بسبب عدم وجود قرينة توضح أحدهما من الآخر. وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وأخِّر المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أو أَضمِرَ الفاعِلُ غيرَ مُنحَصِر[71]

وقال في شرح التسهيل: "المرفوع بالفعل كجزئه، فالأصل أن يليه بلا فصل، وانفصاله بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجِب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه، فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب؛ نحو: (ضرب هذا ذاك)، فالمرفوع في مثل هذا هو الأول؛ إذ لا يتميَّز من المنصوب إلا بالتقديم، فلو تميَّز بقرينة لفظية أو معنوية لجاز التقديم والتأخير؛ نحو: (ضرب موسى سلمى، ولحقت الأولى الأخرى)[72]. فلو وُجدت قرينة – سواء أكانت لفظية أو معنوية – جاز تقديم المفعول به على الفاعل، فمثال القرينة اللفظية: (أكرمتْ يحيى سُعْدَى)، فوجود تاء التأنيث في الفعل دليل على أن الفاعل هو المؤنث (سُعْدَى)، ومثل: (كلَّم فتاه يحيى، وضرب فتاه موسى)؛ لأن عَود الضمير على (يحيى، وموسى) دليل على أن كلًّا منهما هو الفاعل، وأنه متقدم في الرتبة وإن تأخر في الترتيب، وكذلك الإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما؛ نحو: (ضرب موسى عيسى الظريف). ومثال القرينة المعنوية: (أتعبتْ نُعْمَى الحُمَّى، وأكل الكمثرى يحيى)، فالمعنى يقتضي أن يكون الفاعل هو (الحمى، ويحيى)؛ لأن الحُمَّى هي التي تُتعِب نُعْمى، ويحيى هو الذي يأكل الكمثرى لا العكس[73]. فالعنصر الدلالي يقوم أحيانًا – عند فقدان ما يميّز الوظائف النحوية بعضها من بعض – بالتمييز بين الوظائف النحوية؛ مما يتيح لها حرية الرتبة، فتُقدِّم من تأخير، أو تؤخِّر من تقديم[74]. فلو لم توجد القرينة التي تبيّن الفاعل من المفعول وجب التزام الرتبة بتقديم الفاعل وتأخير المفعول به منعًا من الوقوع في اللبس[75].

7 - وجوب الترتيب بين المفعولين فيما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر إذا انعدمت القرينة وخيف اللبس:

رأى عباس حسن أنه فيما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر يجب الترتيب بين المفعولين بتقديم الأول وتأخير الثاني إذا خيف اللبس، ولم توجد قرينة تزيله؛ نحو: (أعطيتُ محمودًا زميلًا في السفر)، فلا يجوز تقديم الثاني؛ إذ لو تقدم لم يتبين الآخذ من المأخوذ، ولا قرينة هنا تزيل هذا اللبس، ولا وسيلة لإزالته إلا بتقديم ما هو فاعل في المعنى على

غيره؛ ليكون التقديم هو الدليل على أنه الفاعل المعنوي[76]. وهذا هو الأصل في الفعل المتعدي إلى مفعولين الأول منهما غير الثاني في المعنى؛ إذ يجب أن يتقدم ما هو فاعل في المعنى؛ نحو: (أعطيتُ زيدًا درهمًا)، فالأصل تقديم زيد لأنه هو الفاعل الآخذ، وتأخير الدرهم؛ لأنه هو المأخوذ، ويجوز في هذا السياق أن يتقدم الدرهم، فنقول: (أعطيتُ درهمًا زيدًا)؛ لأن اللبس فيه مأمون. والذي عليه جمهور النحاة هو وجوب الالتزام بالترتيب إذا خيف اللبس[77]، وانعدمت القرينة؛ كما في: (أعطيتُ زيدًا عمرًا)؛ إذ لا بد من التزام الترتيب هنا؛ لأن كلًّا من زيد وعمرو يصح منه الأخذ[78]، ولو تُرك الترتيب هنا لحصل اللبس؛ إذ لا يُعْلَم الآخذ من المأخوذ، وهو محذور.

8 - وجوب إعادة حرف الجر بعد (حتى) العاطفة إذا عُطف بها آخِرُ شيء، والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف؛ لئلا تلتبس(حتى) العاطفة بالجارَّة:

رأى عباس حسن أن من أحكام (حتى) العاطفة وجوب إعادة حرف الجر بعدها إذا عُطف بها آخِرُ شيء، والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف، ويلتبس المعنى بعدم إعادته؛ نحو: (سافرتُ في الأسبوع الماضي حتى في آخره) إذا كان المراد السفر في أوقات متقطعة من الأسبوع، وبعضها في آخره، فلو لم تُذكر كلمة (في) مرة ثانية بعد (حتى) لكان من المحتمَل فَهْم المراد بأنه السفر المتصل من أول الأسبوع إلى آخر لحظة فيه، وهذا غير المقصود، فمن الواجب أن يُعاد بعدها حرف الجر إذا كان المعطوف عليه مجرورًا بمثيله؛ لكيلا تلتبس بالجارَّة. فإن تعيَّن العطف بحيث يمتنع اللبس المعنوي كانت الإعادة جائزة لا واجبة؛ نحو: (فرحتُ بالقادمينَ حتى أولادهم)، وقول الشاعر[79]:

جُودُ يُمناكَ فاضَ في الخلقِ حتى بائسٍ دانَ بالإساءةِ دينَا[80]

فقد قاس هنا وجوب إعادة حرف الجر بعد (حتى)؛ خوفًا من اللبس بين أن تكون للجر، وليست للعطف. وذكر ابن هشام أن (حتى) "إذا عطفت على مجرور أُعِيد الخافض؛ فرقًا بينها وبين الجارةَّ، فتقول: (مَرَرْتُ بالقوم حتى بزيد)"[81]. ويتعين العطف بعدم صحة إحلال الحرف (إلى) محلَّ (حتى)، فإن صح هذا الإحلال كانت (حتى) محتملة للأمرين معًا: (العطف والجر)،

قال العكبري: "تقول: (مررتُ بهم حتى زيدٍ) إن جعلتَها بمعنى (إلى) لم تَحْتَجْ إلى إعادة الباء، وإن جعلتَها كالواو أَعَدْتَ الباء كما تعيدها مع الواو"[82]. فخوف اللبس هنا كان هو السبب الرئيس في وجوب إعادة حرف الجر بعد (حتى) العاطفة.

9 - وجوب ترك العطف بـ(ثمَّ) عند إرادة التوكيد اللفظي؛ خشية الوقوع في اللبس بين توكيد الحدث وتكراره بالعطف:

رأى عباس حسن أنه يجوز في التوكيد اللفظي إذا كان المؤكَّد جملة اسمية أو فعلية أن يتكرر بالعاطف الصوري (ثم)، أو بدونه، ويجب ترك العطف إذا أوقع في لبس؛ نحو: (عاقب الحاكم اللصوص، عاقب الحاكم اللصوص)، فلو قلنا: (عاقب الحاكم اللصوص ثم عاقب الحاكم اللصوص)، لوقع الوهم أن العقاب تكرر، وأنه مرَّتان إحداهما بعد الأخرى، مع أن المراد واحدة[83]. فقد أوجب خوف الوقوع في اللبس هنا قياس ترك العطف بـ(ثم)، والتوكيد اللفظي بدونه؛ إذ إن استخدامه يوهم التعدُّد، قال أبو حيان: "وإذا أكدت جملة بجملة وأُمن اللبس كان الأجود الفصل بينهما بـ(ثمَّ)؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ. ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[84]، فإن لم يؤمَن اللبس لم تدخل (ثم)؛ نحو: (ضربتُ زيدًا ضربتُ زيدًا)، فلو أدخلتَ (ثم) أوهم أنهما ضربان"[85]، وإلى هذا ذهب كثير من النحويين[86]، وهو ما اختاره عباس حسن وأوجب قياسه؛ منعًا من الوقوع في اللبس والخلط بين إرادة التوكيد أو العطف.

10 - وجوب اختلاف حركة النعت المقطوع عن حركة المنعوت السابق؛ منعًا من اللبس والخلط بين الوصف والقطع إلى غرض معين:

رأى عباس حسن أنه يجوز لغرض بلاغي[87] أن يُقطع النعت إلى الرفع أو النصب، ولكن يُشترط عند قطع النعت اختلاف نوع حركة النعت المنقطع عن نوع حركة المنعوت السابق؛ منعًا من اللبس بين الغرض القديم والغرض الجديد، واسترشادًا بالضبط والإعراب الجديدين على القطع، بمعنى أنه في الحالة التي يتخلى فيها عن المطابقة يُنصب باعتباره مفعولًا لفعل محذوف تقديره: (أمدح أو أذم أو ...) على حسب السياق، بشرط أن يكون المنعوت السابق مرفوعًا أو مجرورًا، وقد يُرفع باعتباره خبرًا لمبتدأ محذوف بشرط أن يكون المنعوت السابق منصوبًا أو مجرورًا، أي أن

المنعوت السابق إن كان مرفوعًا فالواجب نصب النعت المقطوع، وإن كان منصوبًا فالواجب رفع النعت المقطوع، وإن كان مجرورًا جاز في النعت المقطوع الرفع أو النصب[88]. ومذهب جمهور النحاة في قطع النعت أن النعت في المعرفة إن كان لمدح، أو ذم، أو ترحُّم، جاز فيه القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ واجب الحذف، وإلى النصب على إضمار فعل مناسب واجب الحذف، فإذا قلت: (جاء زيد العالم) جاز إتباعه، وقطعه على إضمار (هو)، ونصبه على إضمار (أمدح)، وفي الذم يُقدَّر (أذمُّ)، وفي الترحم (أرحم)[89]. وقد أوجب عباس حسن في هذه المسألة اختلاف حركة النعت عن حركة المنعوت منعًا من اللبس بين الوصف والقطع إلى المدح أو الذم أو غيرهما مما يقتضيه سياق قطع النعت، بل إنه رأى أنه من البلاغة ألَّا نلجأ إلى استخدام قطع النعت مع مَن يجهله؛ لئلَّا يحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه[90]. ورأى الدكتور فاضل السامرائي أن ظاهرة قطع النعت قد اختفت من التعبير منذ زمن بعيد[91].

11 - وجوب زيادة (مِن) في تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفصولًا منها بفعل متعدٍّ لم يستوفِ مفعولَه؛ منعًا من اللبس بين التمييز والمفعول به:

رأى عباس حسن أنه إذا فُصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعدٍّ لم يستوفِ مفعولَه وجب جرُّ التمييز بالحرف (مِن)؛ لمنع اللبس؛ إذ قد يقع في الوهم أن التمييز المنصوب ليس تمييزًا، وإنما هو مفعول به للفعل المتعدي، فلإبعاد هذا الوهم يجب جر التمييز بـ(مِن) لا بالإضافة؛ إذ لا يصح - في الأغلب - الفصل بالجملة بين المتضايفين؛ كقوله تعالى عن قوم أهلكهم: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾[92]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾[93]، و(كم) في الآيتين مبنية على السكون في محل نصب مفعول به[94]. وما أوجبه عباس حسن هنا من زيادة (من) قد اشترطه ابن مالك؛ إذ رأى أن الفصيح الذي لا يجب مخالفته عند استعمال (مِن) الزائدة أن تقع بعد نفي أو شبهه، وأن يكون المجرور بها نكرة؛ فلا تُزاد في الإثبات إلا في تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفصولًا منها بفعل متعدٍّ لم يستوفِ مفعولَه[95]، فتجيء (مِن) وجوبًا؛ لكيلا يلتبس التمييز بمفعول الفعل المتعدي، وهي في هذه الصورة زائدة.

12 - عند تنازع العاملين إذا أُعمل الأخير وأُهمل الأول فلا بد من الإتيان بضمير مطابق للمعمول المتأخر عن هذا الضمير إذا كان مجرورًا؛ منعًا من اللبس:

رأى عباس حسن أنه عند تنازع العاملين إذا أعملنا الأخير، وأهملنا الأول وجب الاستغناء عن تعويض الأول المهمَل، فلا نُلحِق به ضمير المعمول المتنازع فيه، ولا ما ينوب عن ذلك الضمير إلا إذا كان الضمير مجرورًا، ولو حُذف لأوقع حذفه في لبس، فلا بد عندئذٍ من الإتيان بضمير مطابق للمعمول المتأخر عن هذا الضمير؛ نحو: (استعنتُ واستعانَ عليَّ الزميلُ به)؛ فالفعل الأول يطلب كلمة: (الزميل) لتكون مجرورة بالباء، أي: استعنتُ بالزميل، والفعل الأخير يطلبها لتكون فاعلًا؛ لأنه استوفى معموله المجرور بالحرف (على)، فأعملنا الفعل المتأخر في الاسم الظاهر، وأضمرنا بعده ضميره مجرورًا بالباء، فقلنا: (به)، ولو تقدم بحيث يقع بعد عامله المهمَل، ويتوسط بين الفعلين لترتب على هذا تقدُّم الضمير الفضلة المجرور على مرجعه، وهو غير مستحسَن في هذه الصورة، ولو حذفناه وقلنا: (استعنتُ واستعان عليَّ الزميلُ) لأدى حذفه إلى لبس؛ إذ لا ندري آلزميل مستعان به، أم مستعان عليه[96]. فكل من العامِلَيْنِ هنا يطلب كلمة (الزميل) لتكون معمولًا، فالعامل الأول (استعان) يطلبها لتمام معناه، فهي بمنزلة المفعول به من حيث المعنى – فهي وإن كانت مجرورة لفظًا فهي في حُكم المنصوب محلًّا –، والعامل الثاني يطلبها فاعلًا، فأُعمل الثاني وأُضمر ضمير المعمول (الصديق) مجرورًا بالباء مؤخرًا، ولم يُحذف؛ لأن حذفه يوقع في لبس؛ إذ لا يُعلَم إن كانت الاستعانة به أم عليه، وإضماره مقدَّمًا يلزم عليه الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة. وقد ذهب ابن هشام إلى أن العامل الأول إذا احتاج لمعمول منصوب لفظًا أو محلًّا، فإن أوقع حذفه في لبس وجب إضمار المعمول مؤخرًا[97]. فقاس عباس حسن في هذه المسألة وجوب الاستغناء عن تعويض العامل الأول المهمَل، والإتيان بضمير مطابق للمعمول المتأخر؛ منعًا من الوقوع في اللبس.

13 - المرخَّم المختوم بتاء التأنيث لا تصلح له إلا طريقة: "مَن ينتظر"؛ منعًا من اللبس بين نداء المؤنث والمذكر:

المرخم المختوم بتاء التأنيث؛ مثل: (يا عليَّ) مرخَّم (عَلِيَّة) - علم أنثى - لا تصلح له إلا طريقة (مَن ينتظر) عند خوف اللبس؛ لوجوب فتح الحرف

الذي قبل تاء التأنيث؛ فتكون هذه الفتحة - في الاسم المفرد الذي يجب بناء آخره على الضم - دليلًا على أن هناك حرفًا محذوفًا ملحوظًا هو التاء؛ إذ لو لم نلاحظه لقلنا: يا عليُّ، فيلتبس نداء المؤنث بالمذكر[98]، فيلزم هنا استعمال لغة (مَن ينتظر) – وهي التي تلاحظ الحرف المحذوف، وكأنه باقٍ، فيبقى الحرف الذي قبله كما هو على حركته أو سكونه -؛ ليكون ذلك دليلًا على أن التاء التي للتأنيث محذوفة، ويكون ذلك دليلًا على الفريق بين الاسم المذكر والاسم المؤنث، فيمتنع اللبس بين نداء المؤنث المرخَّم، والمذكر الذي لا ترخيم فيه، قال ابن مالك: "ونبهتُ بقولي: (ويتعين الأعرف فيما يوهِم تقدير تمامه تذكير مؤنث)[99] على أنه لا يرخَّم نحو: (عَمرة وضَخمة) إلا على لغة من ينوي المحذوف، ويَدَع آخر ما بقي على ما كان عليه؛ لأنهما لو رُخِّما على تقدير الاستقلال فقيل: ياعمرُ، ويا ضخمُ، لتبادر إلى ذهن السامع أن المنادَيَيْنِ رجل اسمه عمرو، ورجل موصوف بالضخم، وذلك مأمون بأن ينوي المحذوف، وتبقى الراء والميم مفتوحتين، وكذلك ما أشبههما"[100]. فإذا أُمن اللبس - بسبب اشتهار الكلمة في الاستعمال أو لسبب آخر- جاز اختيار هذه الطريقة أو تلك؛ كما في نحو: يا فاطمَ - بضم الميم أو فتحها - وهي ترخيم (فاطمة)، ومثلهما (هُمَزة) لمَن يغتاب الناس، و(مَسلمة) علم رجل، وكقول عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سُقمها قيل الفوارس: ويكَ عنترَ ُ أقدم

وقوله:

يا عبلَ ُ لا أخشى الحمامَ وإنما أخشى على عينيكِ وقتَ بكاكِ[101]

مما سبق يتبين أن اعتماد عباس حسن على التعليل لبعض القواعد والآراء النحوية بخوف الوقوع في اللبس جعله يوجِب قياس بعض القواعد والآراء النحوية؛ لعدم اللبس والغموض في المعنى، وعدم فهم غير المراد من الكلام أو السياق.

المبحث الثاني: أثر التعليل بخوف اللبس في إجازة قياس القواعد والآراء النحوية أو ترجيحها عند عباس حسن:

انطلق عباس حسن في التعليل لبعض القواعد والآراء النحوية بخوف اللبس، وكان ذلك سببًا في إجازة بعض القواعد والآراء النحوية؛ أو

ترجيحها بهدف إيضاح المعنى، وبيان المراد من السياق؛ إذ إنه كان يعرض لآراء النحاة، ثم يختار الوجه المناسب الذي يخلو من اللبس في المعنى، أو ما يؤدي إلى احتمال فهم غير المراد من السياق، ويتضح ذلك من خلال المسائل الآتية:

1 – جواز التقاء الساكنين عند إضافة المثنى إلى كلمة أولها ساكن، أو عند إضافة جمع المذكر السالم إلى كلمة أولها ساكن؛ منعًا من اللبس بين المثنى والمفرد أو الجمع والمفرد؛ فالمثنى نحو: (غاب حارسا الحقل، وأقبل زارعا الحديقة) فإن علامة التثنية الألف تُحذف نطقًا لا خطًّا، وكذلك الشأن في جمع المذكر؛ منعًا للبس بين الجمع والمفرد؛ نحو: (جاء عالمو المدينة، وكرَّمتُ عالِمي المدينة، وسعيتُ إلى عالِمي المدينة)[102]، فقد أجاز عباس حسن هنا قياس قاعدة التقاء الساكنين عند إضافة المثنى أو الجمع إلى كلمة أولها ساكن خوفًا من التباس المثنى بالمفرد؛ إذ إنه لو حذفنا ألف المثنى لصار التركيب: (غاب حارس الحقل، وأقبل زارع الحديقة)، ويؤدي عدم تشكيل المضاف إلى الوقوع في اللبس. وكذلك لو حذفنا واو جمع المذكر السالم لصار التركيب: (جاء عالم المدينة)، والتبس الجمع بالمفرد. وإلى هذا أشار ابن يعيش بقوله: "وربما التبس الاثنان بالواحد في حال الإضافة، لأنك تحذف النون للإضافة، فتقول: (حُبْلا زيدٍ)، و(ذِفْرا البعير)[103]. وقد أجاز المجمع اللغوي بالقاهرة التقاء الساكنين في ذلك بمدِّ الساكن الأول فيما نصه: "إباحة المَدِّ عند التقاء الساكنين أو زيادة موضعٍ لاغتفار التقاء الساكنين: لا حرج على مَن يدفع اللبس بمدٍّ عند التقاء الساكنين، في مثل قولهم: اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن"[104].

2 - إلزام العَلَم المجموع جمع مذكر سالم الواو والنون أو الياء والنون في آخره مع تنوين النون؛ منعًا من التباسه بالجمع:

رأى عباس حسن أنه من الأفضل الأخذ بالرأي القائل بإلزام العَلَم المجموع جمع مذكر سالم الواو والنون أو الياء والنون في آخره مع تنوين النون؛ لأن هذا هو الرأي الأيسر، والمطابق للواقع الحقيقي، ومنعًا من الوقوع في اللبس من أن يكون جمعًا؛ لأن حروفه تتغير بتغير حروف إعرابه مع أنه علَم لمعيَّن؛ نحو: (محمدين)، فيلزم آخره الياء والنون رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ حيث نقول: هذا محمدِينٌ، ورأيت محمدِينًا، وقصدت إلى محمدينٍ، فكلمة (مُحمدِين) إما مرفوعة بالضمة الظاهرة، أو منصوبة

بالفتحة الظاهرة، أو مجرورة بالكسرة الظاهرة، مع التنوين غالبًا، وتلك النون لا تسقط في الإضافة؛ لأنها ليست نون جمع، والأخذ بهذا الإعراب - في رأينا - أحسن في العَلَم المختوم بالياء والنون، والاقتصار عليه أَوْلَى؛ ليُسره ومطابقته للواقع الحقيقي، فهو بعيد عن كل لَبس؛ إذ لا يوهم أن الكلمة جمع مذكر حقيقي؛ وإنما يدرك سامعها أنها علَم على مفرد؛ لتنوينه، ولعدم تغيُّر الحروف في آخره. وإذا جاء بعده ما يقتضي المطابقة – كالنعت والخبر – وجب أن يطابق في الإفراد؛ مراعاة لمعناه ولمدلوله[105]. وكذلك العَلَم المختوم بالواو والنون يأخذ الحكم نفسه؛ نحو: (زيدون)[106]. وقد أقرَّ المجمع اللغوي بالقاهرة ذلك طبقًا لمَا جاء في كتابه باسم (كتاب في أصول اللغة) تحت عنوان: "صيغة (فَعلُون) وكونها عربية وإعرابها: (ما كان من الأعلام منتهيًا بواو ونون زائدتين؛ نحو: (مَيسون، وحمدون، وخَلدون) له أمثلة منذ أقدم العصور العربية، فصيغته عربية، وعليها صيغ ما ورد من أعلام أهل المغرب، وهو يُعرب إعراب المفرد بالحركات على النون مع التنوين، ومع لزوم الواو، فإن كان علَمًا لمؤنث مُنع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث. ويأخذ هذا الحكم ما كان منتهيًا بياء ونون زائدتين"[107]. فقد جُعل تنوين النون في نهاية العلَم المفرد الذي يأتي على صورة جمع المذكر السالم قرينة لمنع اللبس بين المفرد والجمع المختوم بالواو والنون أو الياء والنون.

3 - المختار فيما سُمِّي به من أعلام جمع الإناث أن يُرفع بالضمة في حال الرفع، ويُنصب ويجر بالفتحة في حال النصب والجر؛ لئلا يلتبس العلَم المفرد بكونه جمعًا لمؤنث:

بعض العرب يحذف التنوين مما سُمِّي به من جمع المؤنث السالم وملحقاته؛ نحو: (سعادات، وزينبات، وعنايات، ونعمات)، وأشباهها مما صار علَمًا على رجل أو امرأة، ومثل: (عرفات، وأذرعات)، وغير ذلك مما لفظه لفظ جمع المؤنث، ولكن معناه مفرد مذكر أو مؤنث، وبعضهم يُعربه بالضمة رفعًا من غير تنوين، وينصبه ويجره بالفتحة من غير تنوين في الحالتين، أي: يعربه إعراب ما لا ينصرف؛ مراعاة لمفرده، بشرط أن يكون هذا المفرد مؤنثًا فيقول: اتسعتْ أذرعاتُ، ورأيتُ أذرعاتَ، وتمتعتُ بأذرعاتَ. واختار عباس حسن هذا الرأي فيما سُمي به من جمع المؤنث السالم - بأنه يُرفع بالضمة في حال الرفع، ويُنصب ويجر بالفتحة في حال

النصب والجر[108] – لأمن اللبس في توهُّم أن يكون الاسم جمع مؤنث، وليس عَلَمًا مؤنثًا مفردًا؛ ولأنه مسموع عن العرب[109].

4 - اختيار الفعل المبدوء بالتاء (تَفعلان) بدلًا من الفعل المبدوء بالياء (يَفعلان) عند الكلام على مؤنثتين غائبتين بالضمير (هما)؛ منعًا من التباس المذكر بالمؤنث:

رأى عباس حسن أنه يجوز أن نقول: (هما تفعلان، وهما يفعلان) عند الكلام على مؤنثتين غائبتين؛ ففي الحالة الأولى نؤنِّث؛ مراعاة لقولنا في المفرد: (هي تفعل) بوجود التاء أول المضارع، فكأن الأصل – مثلًا – (زينب تفعل)؛ لأن الضمير بمنزلة الظاهر المؤنث الذي بمعناه، فإذا قلنا: (هما تفعلان) فقد أدخلنا في الاعتبار الحالة السابقة، وإذا قلنا: (هما يفعلان) فقد أدخلنا في الاعتبار مراعاة لفظ الضمير الحالي الذي للمثني الغائب، والأول أكثر وأشهر، وفيه بُعْد عن اللَّبس، فوق ما فيه من مسايرة لقاعدة مهمة؛ هي أن الفعل يجب تأنيثه إذا كان مسندًا لضمير يعود على مؤنث[110]. فقد اختار عباس حسن هنا الفعل المبدوء بالتاء عند الكلام على مؤنثتين غائبتين (تَفعلان) بدلًا من (يفعلان)؛ لأن هذا هو الأشهر والأكثر، ولأن فيه بُعدًا عن التباس المؤنث بالمذكر.

5 - الأفضل في العلَم المركَّب من موصوف وصفة أن يكون ملحقًا في حُكمه بالمركَّب الإسنادي فيُحكى، ولا يُلحق بالمفرد؛ منعًا من اللبس بين العلَم والصفة:

رأى عباس حسن أن العلَم المركب من موصوف وصفة؛ – نحو: (محمد الفاضل) – الأفضل فيه أن يكون ملحقًا في حكمه بالمركب الإسنادي فيُحكى، ولا يُلحق بالمفرد؛ منعًا من اللبس، وكذلك التسمية بمثل: (عالمٌ أبوه، ومُكرِمٌ محمدًا) الأفضل فيها أن تجري على المركب الإسنادي فتُحكى، وليس كما رأى النحاة – أن الجزء الأول منه يجري على العوامل التي قبله، والجزء الثاني يبقى على حاله –؛ منعًا من اللبس[111]. فقد رأى النحاة[112] أن العَلَم المركب من موصوف وصفة يأخذ حُكم العلَم المفرد، ويُلحق به؛ فتجري على الموصوف والصفة علامات الإعراب بحسب الموقع الإعرابي؛ نحو: (جاء محمدٌ الفاضلُ، ورأيت محمدًا الفاضلَ، ومررتُ بمحمدٍ الفاضلِ)، فـ(محمد الفاضل) علَم مركَّب من موصوف

وصفة، وأُعطي إعراب المفرد، ولكن ذلك يُحدث لبسًا بين الاسم المركب، والاسم المفرد الموصوف؛ حيث يُتوهَّم أن كلمة (محمد) في: (جاء محمدٌ الفاضلُ) فاعل، وكلمة (الفاضل) صفة له. والأفضل لدفع هذا اللبس في المركب المكوَّن من الموصوف والصفة أن يأخذ حُكم المركب الإسنادي فيُحكى، ويعرب بحركات مقدرة يمنع من ظهورها الحكاية. فقد اختار عباس حسن هنا حكاية العلَم المركب من موصوف وصفة.

كما رأى عباس حسن أنه من المستحسن عند تثنية العلَم المركب الوصفي الخروج عن القاعدة التي تُثنِّي الصدر والعجز معًا وتُعربهما بالحروف - فيقال: (جاء الرجلان الفاضلان، ورأيتُ الرجلين الفاضلين، ومررتُ بالرجلين الفاضلين) -، والتثنية بالطريقة غير المباشرة، وهي زيادة أحد هذه الكلمات (ذَوَا – ذوَيْ – ذَاتَا – ذَوَاتَا - ذَاتَيْ – ذَواتَيْ) قبل العلَم؛ لئلا يلتبس الاسم المثنى بالعلَم المركب الوصفي[113]. فقد رجَّح هنا وضع كلمات دالة على التثنية قبل العلَم المركَّب الوصفي للدلالة على تثنيته؛ خوفًا من التباس العَلَم المثنى بالاسم المثنى الموصوف.

6 - إذا وقع الاسم المنقوص صَدْرَ مركَّب مزجي فمن الأفضل جَعْلُ المركب المزجي اسمًا واحدًا وجعْل الإعراب على آخر العجز وحده مع ترك الصدر من دون إعراب؛ منعًا من اللبس بين المركَّب الإضافي والعلَم المركَّب المزجي:

إذا وقع الاسم المنقوص صدر مركب مزجي فإنه قد يجوز - عند بعض القبائل - في هذا الصدر أن يُعْرب إعراب المضاف[114]، ويعرب ما بعده - وهو العَجزُ- مضافًا إليه ممنوعًا من الصرف أو غير ممنوع على حسب حالته وما يستحقه، وفي هذه الحالة لا تظهر الفتحة على ياء المنقوص - في الأشهر[115] - ومن أمثلته: (عرفتُ داعِي سَلْمٍ، أو مَعْدِي كَرِبٍ، أو صافي هَنَاءٍ) أسماء أشخاص، و(دخلتُ سواقِي خَيْلٍ، أو مرامي سفرٍ، أو قالي قلًا)[116] أسماء بلاد، فالصدر يُعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحة في حالة النصب، وهذا هو نوع المنقوص الذى لا تظهر على يائه الفتحة في حالة نصبه. وبالرغم من أن هذا هو المشهور - قديمًا في تلك اللغة – فقد رأى عباس حسن أن الأفضل عدم الأخذ به، وأن المناسب لنا اليوم ألَّا نلجأ إلى الإضافة؛ لأن ترك الياء في حالة النصب

بدون فتحة ظاهرة قد يدعو للحَيْرة والإبهام بغير داعٍ، فالخير ألَّا نعربه إعراب المتضايفين، وإنما الخير أن نستعمله الاستعمال المشهور في المركب المزجي؛ بأن يكون الإعراب على آخر العجز وحده، مع ترك الصدر على حاله، فلا نعربه إعراب المضاف مع المضاف إليه؛ لأن الإعراب على آخر العجز وحده يدل على أن اللفظ مركب مزجي[117]. فقد رجَّح عباس حسن هنا أن نجعل المركب المزجي في هذه الحال اسمًا واحدًا، ونجعل الإعراب على آخر العجز وحده مع ترك الصدر من دون إعراب؛ منعًا من الوقوع في الحيرة واللبس بين التركيب الإضافي والتركيب المزجي، ولأن ترك الصدر بدون إعراب ووضع الإعراب على العجز وحده هو الذي يدل على أن اللفظ مركب مزجي.

7 - الأَوْلَى والأصوب عند نداء الاسم المنقوص إرجاع يائه التي حُذفت؛ منعًا من اللبس واختلاط المعرب بالمبني:

هناك رأيان للنحاة عند نداء الاسم المنقوص الذي يجب حذف تنوينه عند النداء، أتبقى الياء محذوفة كما كانت، والضم مقدَّر عليها، برغم حذفها - لأنها ملحوظة كالمذكورة - أم تعود بعد النداء إلى مكانها؛ فتظهر نطقًا وكتابة، ويكون الضم مقدَّرًا عليها كذلك؟ **أحدهما**: يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء[118]؛ لأن الكلمة المناداة كانت منونة ومحذوفة الياء قبل المناداة، فوجب حذف التنوين؛ لأنه معارض لبناء المنادى، كما يوجب ألَّا ترجع الياء؛ لعدم وجود ما يقتضي إثباتها وإرجاعها؛ فقد طرأ عليها النداء وهي محذوفة، فتبقى على حالها من الحذف. **والآخر**: يوجب حذف التنوين للسبب السالف، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها[119] لأن سبب حذفها - وهو تلاقيها ساكنة مع التنوين - قد زال بزوال التنوين، وإذا زال السبب لا تبقى بعده آثاره التي توجد بوجوده. فالرأيان متفقان على حذف التنوين وسببه، مختلفان في إرجاع الياء وإثباتها، أو عدم إرجاعها. وقد رأى عباس حسن أن الأَوْلَى والأصوب إرجاع ياء الاسم المنقوص عند ندائه وبنائه؛ منعًا من اللبس، واختلاط المعرب بالمبني[120].

8 - جواز نداء العلَم المبدوء بـ(أل) بـ(يا) النداء إذا كانت (أل) جزءًا منه وأدى حذفها إلى لبس لا يمكن معه تعيين المنادى:

رأى عباس حسن أنه يجوز نداء العلَم المبدوءة بـ(أل) إذا كانت جزءًا منه، يؤدي حذفها إلى لبس لا يمكن معه تعيين العَلَم المنادى؛ نحو: (يا ألصاحب، ويا ألقاضي، ويا ألهادي)، فيمن اسمه: الصاحب بن عباد، والقاضي الفاضل، والهادي الخليفة العباسي، وأمثالها، ولا التفات إلى الخلاف بين النحاة في هذا[121]. فقد عرض ابن الأنباري الخلاف الذي دار بين البصريين والكوفيين في مسألة (القول في نداء الاسم المحلَّى بأل)، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام مطلقًا في غير ضرورة، واحتجوا على ذلك بأن ذلك قد ورد في كلام العرب، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف، و(يا) تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان[122]. فقد رجَّح عباس حسن هنا رأي الكوفيين بجواز نداء ما فيه الألف واللام، وجعل من ذلك أيضًا العَلَم المعرَّف بأل إذا كانت (أل) جزءًا منه، وأدى حذفها إلى لبس لا يمكن معه تعيين المنادى.

9 - اختيار رأي الكوفيين بوقوع الواو زائدة في بعض السياقات، وليست عاطفة كما يؤولها البصريون:

يرى الكوفيون أنَّ من خصائص الواو وقوعها زائدة[123]؛ كالتي في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[124]، فالواو التي قبل (فُتحت) زائدة عندهم، ومثل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾[125]، أي: تَلَّهُ للجبين. والبصريون يؤولون الآيتين وشبههما بتأويلات منها: أن الواو عاطفة أصلية[126]، وجواب (إذا) و(لمَّا) محذوف، لكن التأويل عسير في قول الشاعر[127]:

ولقد رمقْتُكَ في المجالِسِ كلِّها فإذا وأَنتَ تعينُ من يَبغيني

والمراد: فإذا أنت. وقول الآخر[128]:

فما بالُ من أَسعى لِأَجْبُرَ عَظمَهُ حِفَاظًا ويَنْوي من سَفَاهَتِه كَسْري

أي: ينوي من سفاهته. وإنما كان التأويل هنا عسيرًا لأن ما بعد (إذا الفجائية) لا يقترن بالواو، ولأن جملة (ينوي) على تأويلها بأنها حالية هي جملة

مضارعية مثبتة، وصاحب الحال هو (مَنْ) والجملة المضارعية المثبتة لا تقع حالًا مقترنة بالواو إلا على تقديرها خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي الحال، فهي محتاجة للتأويل والحذف(129). فرأى عباس حسن أنه من الأفضل الأخذ برأي الكوفيين والبُعد عن التأويلات – كما رأى البصريون - فمذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسفًا، والأخذ به هنا أيسر، والأفضل كذلك التخفُّف من استعمال الواو الزائدة قدر الاستطاعة، والبُعد عن استعمالها؛ فرارًا من اللبس، ومن التأويل بغير داعٍ.

10 - النسب إلى لفظ الجمع دون مفرده إذا صار الجمع عَلَمًا؛ منعًا من التباس المفرد بالجمع:

رأى عباس حسن أنه إذا أُريد النسب إلى جمع التكسير الباقي على دلالته الجمعية فالشائع هو النسب إلى مفرده؛ فيقال في النسب إلى (بساتين، وكَتَبة، ومدارس، وحقول): بُستانيٌّ، وكاتبيٌّ، ومدرسيٌّ، وحقليٌّ)، فإن لم يبقَ جمع التكسير على دلالة الجمعية بأن صار علمًا على مفرد، أو جماعة واحدة معينة مع بقائه على صيغته في الحالتين وجب النسب إليه على لفظه وصيغته، فيقال في النسب إلى (الجزائر، وعلماء، وقرَّاء، وأخبار، وأهرام، وجبال وتلول) – وكلها أعلام مشهورة في وقتنا -: جزائري، علمائي، أخباري، أهرامي، جبالي، تُلولي، كما يقال في النسب إلى جماعة اسمها أنصار الدفاع، وأخرى أسمها الأبطال، ودولة اسمها المماليك: أنصاري، وأبطالي، ومماليكي، ولا يصح النسب إلى المفرد؛ منعًا للإبهام واللبس؛ إذ لو قلنا: (الجزيريُّ أو الجزريُّ، وعالميُّ، وقارئيُّ، وخبريُّ، وهرميُّ، وجبليُّ، وتلِّيُّ، وناصريُّ، وبطليُّ، ومملوكيُّ لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد، والنسب إلى الجمع(130). وفي هذه المسألة رأيان للنحاة، فالبصريون ينسبون إلى المفرد، قال سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى الجمع: اعلم أنك إذا أضفتَ إلى جميع أبدًا فإنك توقِع الإضافة على واحده الذي كُسِّر عليه؛ ليفرق بينه إذا كان اسمًا لشيء واحد، وبينه إذا لم تُرد به إلا الجميع؛ فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قَبَلِي، وقَبَلِيَّة للمرأة، ومن ذلك أيضًا قولهم في أبناء فارس: بَنَوي ... وكذلك لو أضفتَ إلى المساجد قلت: مسجدي"(131). فإن كان لفظ الجمع اسمًا دالًّا على مفرد فإنه ينسب إليه على لفظ الجمع، قال سيبويه: "وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحدها اسمًا لشيء واحد تركتَه في الإضافة على حاله، ألا

تراهم قالوا في أنمار: أنماري؛ لأن أنمارًا اسم رجل، وقالوا في كلاب: كلابي؟"[132]. أمَّا الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقًا سواء أكان اللبس مأمونًا عند النسب إلى مفرده، أم غير مأمون. وبرأيهم أخذ مجمع اللغة المصري[133]؛ لأن السماع يؤيدهم؛ ولأن النسبة إلى الجمع قد تكون أبْيَن وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد، فإن أُريد الاشتراك الجمعي كان النسب إلى الجمع أفضل، وإن أريد مجرد النسبة كان النسب إلى المفرد أفضل[134]. وقد اختار عباس حسن هنا رأي الكوفيين ورجحه؛ منعًا من الوقوع في اللبس بين المفرد والجمع.

11 – اختيار الرأي القائل بإعراب المركَّب المزجي بالحروف إعراب المثنى؛ منعًا من اللبس:

من العرب مَن يُعرب المركب المزجي بالحروف كالمثنى الحقيقي؛ فيقول: (البعلبكانِ والبعلبكينِ)[135]، ومنهم مَن يُجيز تثنية صدر المركب المزجي وحده معربًا بالحرُوف، ويستغني عن عجزُه نهائيًّا؛ فيقول في حالة الرفع: (الحضْران) في (حضْرموت)، و(البعلان) في (بعلبك)، و(السيبان) في (سيبويه)، وفى حالة النصب والجر يأتي بالياء مكان الألف[136]. ورأى عباس حسن أن هذا الرأي يوقع في لبس وإبهام وخلط بين المركب المزجي وغيره، فيحسن إهماله في استعمالنا، وأنه يحسن الأخذ بالرأي الأول القائل بإعراب المركب المزجي بالحروف عند تثنيته إعرابَ المثنى الحقيقي؛ لسهولته، ولأنه هو الأنسب لعصرنا[137]. فقد اختار عباس حسن هنا الرأي القائل بإعراب الاسم المركب تركيبًا مزجيًّا إعراب المثنى بالحروف برفعه بالألف في حال الرفع، ونصبه أو جره بالياء في حال النصب أو الجر منعًا من اللبس أو الغموض في المعنى. وهناك من النحاة مَن لا يُثنِّي الاسم المركب تركيبًا مزجيًّا، فإن أُريد به الدلالة على التثنية فإنه يُسبق بـ(ذوا) أو (ذَوَي) للمذكر، و(ذَوَاتَا) أو (ذَوَاتَي) للمؤنث[138]، يقال: نزلتُ بذَوَي بعلبك.

مما سبق يتبين أن عباس حسن علَّل بخوف الوقوع في اللبس لاختياره بعض القواعد والآراء النحوية وترجيحها؛ إذ إنه كان يعرض لآراء النحاة، ثم يختار الوجه المناسب الذي يخلو من اللبس في المعنى، أو ما يؤدي إلى احتمال فهم غير المراد من السياق، وكذلك لأن الوجه الذي يختاره هو

الأيسر والمطابق للواقع الحقيقي، أو لأنه هو الأشهر والأكثر في الاستعمال، وهذا ما جعله يرجّح أحيانًا بين المذهب البصري والمذهب الكوفي في الاستعمال.

المبحث الثالث: أثر التعليل بخوف اللبس في رفض قياس القواعد والآراء النحوية عند عباس حسن:

كان خوف الوقوع في اللبس سببًا في رفض عباس حسن لبعض القواعد والآراء النحوية، ويتضح ذلك من خلال المسائل الآتية:

1 – رفض الرأي القائل بإعراب العلَم الذي لفظه مثنى إعراب المثنى بالحروف؛ منعًا من التباس العلَم المفرد بالمثنى:

جرى الاستعمال قديمًا وحديثًا على تسمية فرد من الناس باسم لفظه مثنى، ولكن معناه مفرد؛ بقصد بلاغي؛ كالمدح، أو الذم، أو التلميح ...؛ مثل: (حمدان، وبدران، ومروان، وشعبان، وجبران، ومحمدين، وحسنين ... إلخ)، وفي إعرابها وجهان تثبت فيهما النون في جميع الحالات الإعرابية حتى حالة الإضافة؛ - لأنها نون في صيغة علَم مفرد، وإن كان لفظه في صورة المثنى، فهي حرف هجائي داخل في تكوين العلَم وصياغته - **أحدهما**: حذف علامتي التثنية من آخرها، وإعرابها بعد ذلك بالحروف؛ كباقي أنواع المثنى الحقيقي؛ فتقول: (سافر أخي بدْرَانِ، ويحب الناسُ بدْرَينِ، وتحدثوا عن بدْرَين، وهذا صديقي محمدانِ، وصافحتُ محمدينِ، وسلمتُ على الصديق محمدينِ)، وفي الأخذ بهذا الوجه احتمال الوقوع في اللبس. **والآخر**: إلزامها الألف والنون، - مثل عمران - وإعرابها إعراب ما لا ينصرف بحركات ظاهرة فوق النون؛ فترفع بالضمة من غير تنوين، وتنصب وتجر بالفتحة من غير تنوين أيضًا، ولا يصح حذف النون مطلقًا وهذا الوجه أنسب من سابقه، لأن احتمال اللبس فيه أخفُّ[139]. وقد ردَّ عباس حسن هذا الوجه؛ لأنه قد يوهم أنه مثنى، ولا يأمن اللبس فيه إلا الخبيرُ الذي يعرف أنه مفرد؛ ويُدْرك أن العلم المثنى لا يتجرد من (أل) إلا عند إضافته، أو ندائه، وهذا غير مضاف؛ بل إنه قد يضاف فيزداد اللبس قوة[140]. ورأى أن الخير في إباحة وجه ثالث يحسن الاصطلاح على إباحته، هو إبقاء العلَم على حاله - من الألف والنون، أو الياء والنون - مع

إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابية مناسبة على آخره، ومنعه من الصرف إذا تحقق شرط المنع[141].

2 - عدم جواز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه إلا إذا أُريدَ منه الثبوت والدوام؛ منعًا من اللبس في فهم المعنى المراد:

رأى عباس حسن أن اسم الفاعل لا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه - سواء أكان فعله ثلاثيًّا أم غير ثلاثي، لازمًا أم متعديًا - إلا إذا أُريدَ منه الثبوت والدوام، وقامت القرينة على هذا، فيصير صفة مشبهة تجري عليه أحكامها ... واسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد الراجح فيه انتقاله إلى معنى الصفة المشبهة بشرط أن يكون اللبس مأمونًا - وهو التباس الإضافة للفاعل بالإضافة للمفعول به -، فإذا لم يؤمَن اللبس لم تَجُز الإضافة؛ كقولهم: (فلانٌ راحمُ الأبناءِ، نافعُ الأعوانِ)، يريدون أن أبناءه راحمون، وأعوانه نافعون. فإذا كان المقامُ مقامَ مدح الأبناء والأعوان جاز؛ لدلالة المقام على أن الإضافة للفاعل؛ كصدورها ممَّن يَرُدُّ على قول القائل: ليس أبناء فلان بمفطورين على الرحمة، ولا أعوانه بمطبوعين على النفع، أو مَن يَرُدُّ على قول القائل: أبناء فلان قُساة، وأعوانه ضارُّون، بسجيَّتهم[142].

فإضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه جعلتْه شبيهًا بالصفة المشبهة، فحُمل عليها في المعنى؛ لدلالته عندئذٍ على الثبوت والدوام، وعومِل معاملتها في العمل، قال ابن مالك: " وأشرتُ بقولي: (وإن قُصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة)[143] إلى أن قصْد ثبوت معنى اسم الفاعل يسوغ إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى، ونصبه إيَّاه على التمييز إن كان نكرة، وعلى التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة بشرط السلامة من اللبس، فيقال: (زيدٌ ظالمُ العبيدِ خاذِلُهم، راحمُ الأبناءِ ناصرُهم)، إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون، وأبناء راحمون ناصرون ... ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدي، فلذلك يسهل فيه الاستعمال المذكور، ومنه قول ابن رواحة الأنصاري رضي الله عنه:

تباركتَ إني من عذابك خائفُ وإني إليك تائبُ النفسِ باخعُ[144]

ومنه قول رجل من طيئ:

ومَن يَكُ مُنْحَلَّ العزائمِ تابعًا هَوَاهُ فإنَّ الرُّشْدَ منه بعيدُ[145]

ومن وروده في المصوغ من متعدٍّ قول الشاعر[146]:

ما الراحِمُ القلبِ ظَلّامًا وإنْ ظَلَمَا ولا الكريمُ بِمَنّاعٍ وإنْ حَرَمَا"[147].

ثم ردَّ رأي أبي علي الفارسي؛ لعدم تقييده جواز ذلك بأمن اللبس؛ إذ قال: "هكذا قال أبو علي في التذكرة، ولم يقيد بأمن اللبس، والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس"[148]. ورأى الدماميني أن اسم الفاعل المصوغ من الفعل اللازم لا لبس في إضافته لفاعله؛ لتعيينه، فيقال: (زيدٌ قائم الأب) برفع (الأب) ونصبه وجره على حد حسن الوجه[149].

ورأى عباس حسن أن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ممنوعة - على وجه يكاد يقع عليه الاتفاق- إذا بقي على دلالة الحدوث نصًّا، وكان فعله لازمًا، أو متعديًا لأكثر من مفعول به؛ لأن إضافته في هاتين الصورتين توقع في اللبس، فتوهم أنه أضيف؛ ليجاري الصفة المشبهة؛ - حيث تضاف لفاعلها كثيرًا - وأنه ترك دلالته على الحدوث والتجدد؛ ليصير دالًّا على الثبوت والدوام مثلها؛ فأضيف إضافتها؛ ليؤدي دلالتها. أمَّا إن كان فعله متعديًا لواحد؛ فقد يمتنع إضافته إذا أوقعت في لبس؛ كما في مثل: (البارُّ مكرمٌ أبوه)، فلو قلنا: البارُّ مكرمُ الأبِ لجاز أن يقع في الوهم أن الإضافة هي للمفعول لا للفاعل، وأن الأصل: البارُّ مكرمٌ أباه؛ بل إن إضافته قليلة حين يكون فعله متعديًا لواحد، ومعناه من المعاني التي لا تقع على الذوات، أي على الأجسام؛ حيث اللبس مأمون، والإبهام غير واقع؛ مثل: (محمد كاتبٌ أبوه)، فلا يصح: محمد كاتبُ الأبِ - إلا على قلَّة - مع أنه لا لبس ولا إبهام في الإضافة؛ إذ الكتابة لا تقع على الذوات[150]. فقد رفض عباس حسن هنا جواز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه إلا إذا أُريدَ منه الثبوت والدوام؛ منعًا من اللبس في فهم المعنى المراد.

3 - نائب الفاعل يجوز أن يرتفع بالمصدر المسبوك من (أنْ) والفعل المبني للمجهول إذا أُمن اللبس، ولكن إذا أوقع ذلك في اللبس فلا يجوز ذلك ولا يصح؛ منعًا من التباس نائب الفاعل المرفوع بالمفعول به المنصوب:

نائب الفاعل لا يرتفع إلا بالفعل أو اسم المفعول، وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول من (أنْ) والفعل المبني للمجهول خلاف[151]، فقيل بالمنع مطلقًا؛ لأن ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع

المفعول، والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك، ولأنه قد يلتبس بالمصدر الرافع للفاعل. وقيل بالجواز مطلقًا[152]، وانتهى النحاة إلى أن الأصح جواز أن يرتفع نائب الفاعل بالمصدر المؤول المسبوك في أصله من (أنْ) والفعل المبني للمجهول بشرط أمن اللبس، ومن أمثلتهم: (عجبتُ من أَكْلٍ الطعامُ) بتنوين المصدر (أَكْل) ورفع كلمة (الطعام) على اعتبارها نائب فاعل له، والأصل عندهم: (عجبتُ من أنْ أُكِلَ الطعام)[153]، فلمَّا سُبك المصدر المؤول صارت كلمة (الطعام) نائب فاعل له بعد سَبْكه. فإن أوقع السبك في لبس لم يصح؛ نحو: (عجبتُ من إهانةِ عليٍّ)، إذا كان (علي) هو المُهان، والأصل: (مِن أنْ أُهينَ عليٌّ)، فيتعين أن يكون المصدر مضافًا و(علي) هو المضاف إليه المجرور، وهو في محل نصب مفعول به، ولا يصح الرفع؛ لوقوع اللبس بسببه[154]. فقد رأى عباس حسن أن نائب الفاعل يجوز أن يرتفع بالمصدر المسبوك من (أنْ) والفعل المبني للمجهول إذا أُمن اللبس، ولكن إذا أوقع ذلك في التباس نائب الفاعل المرفوع بالمفعول به المنصوب فلا يجوز ذلك ولا يصح، فقد علَّل رفضه لهذا الوجه بخوف اللبس.

4 - عدم جواز حذف الرابط من الجملة النعتية إذا لم يتعين حرف الجر (مِن) في الأسلوب؛ منعًا من احتمال الدلالة في السياق:

رأى عباس حسن أنه يجوز حذف الرابط في الجملة النعتية بشرط أمن اللبس، والمحذوف قد يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا بـ(في) - إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان – أو مجرورًا بـ(مِن) بشرط أن يكون في أسلوب تتعين فيه سواء أكان الضمير عائدًا على اسم زمان أم على غيره؛ نحو: (مَرَّ صيفٌ قضيتُ شهرًا على السواحل، وشهرًا في الريف)، أي: قضيتُ شهرًا منه على السواحل، وشهرًا منه في الريف، ومثل: (اشتريتُ فاكهة، نوع بعشرين، ونوع بثلاثين)، أي: نوع بعشرين منها، ونوع بثلاثين منها. فإن لم يكن الحرف (مِن) متعيِّنًا في الأسلوب لم يَجُز حذفه؛ لئلا يحدث لبس؛ نحو: (نفعني شهرٌ صُمتُ منه)، فلو حُذف الجار والمجرور لورد على الذهن احتمالات متعددة، منها: (صُمتُهُ)، وهو معنًى غير مقصود[155]. فرفض هنا حذف حرف الجر (من) خوفًا من اللبس بسبب احتمال الدلالة في السياق بأن يكون صام الشهر كله، أو بعضه دون تحديد.

5 - عدم جواز حذف حرف الجر في التعدية؛ منعًا من اللبس في فهم المعنى المراد:

رأى عباس حسن أن حرف الجر إذا كان وسيلة للتعدية غير المباشرة يجوز حذفه قياسًا إذا أُمن اللبس، فإن خيف اللبس لا يصح حذفه؛ ففي المثال: (رغبتُ في أن يفيض النهر)، لا يصح حذف حرف الجر (في)، فلا يقال: رغبتُ أن يفيض النهر؛ إذ لا يتضح المراد بعد الحذف، أهو: رغبتُ في أن يفيض النهر، أم رغبتُ عن أن يفيض، والمعنيان متعارضان متناقضان؛ لعدم معرفة الحرف المحذوف المعيَّن، وخُلو الكلام من قرينة تزيل اللبس. ومثل هذا: (انصرفتُ عن أن أقرأ المجلة)، فلا يجوز حذف الجار؛ لأن حذفه يؤدي إلى أن تصير الجملة: انصرفتُ أن أقرأ المجلة، فلا ندري المقصود، أهو: انصرفتُ إلى أن أقرأ، أم: انصرفتُ عن أن أقرأ، والمعنيان متناقضان، ولا قرينة تزيل اللبس[156]. فالمقيس هنا هو حذف حرف الجر عند أمن اللبس؛ نحو قول الشاعر[157]:

ولا عارَ أنْ زالتْ عن الحُرِّ نعمةٌ ولكنَّ عارًا أنْ يزول التجمُّلُ

والأصل: (في أنْ زالتْ، وفي أنْ يزول). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُوْنَ أَنْ تَنْكِحُوْهُنَّ﴾[158]، فسياق الآية يدل على أن المعنى: (وترغبون في أن تنكحوهن)[159]. فإن خيف اللبس لم يصح الحذف، ولزم إثبات الحرف؛ لعدم تعيُّنه؛ نحو: (رغبتُ في أن تقوم، ورغبتُ في أنك قائم)، فلا يجوز حذف (في)؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن)، فيحصل اللبس[160].

6 - عدم جواز حذف المضاف إن كان حذفه يؤدي إلى لبس أو غموض في المعنى:

رأى عباس حسن أنه يجوز أن يُحذف المضاف بشرط وجود قرينة تدل على لفظه نصًّا، أو وجود لفظ آخر بمعناه؛ بحيث لا يؤدي حذفه إلى لبس أو غموض في المعنى، فإن أدى حذفه إلى لبس أو غموض أو تغيير في المعنى لم يَجُز؛ نحو قول شوقي:

ذكَروا للبُخلِ مائة عِلّة لا أعرفُ منها غيرَ الجِبِلّة

فلا يجوز حذف المضاف وهو كلمة (مائة)، أو كلمة (غير)؛ لأن حذْف الأولى يوقع في لبس وغموض؛ إذ لا دليل على المحذوف بنصه أو بمعناه، فلا ندري أهو كلمة مائة أم ألف أم غير ذلك؟ وحذْف الثانية يُفسد المعنى فسادًا كاملًا؛ لأنه يؤدي إلى نقيض المطلوب، فمثل هذا الحذف لا يجوز

قياسًا، ويجب الاقتصار فيه على المسموع عن العرب الأوائل وحدهم[161].
وتعود مسألة حذف المضاف إلى الأخفش الأوسط؛ إذ لم يَقِس حذف المضاف، قال ابن جني: "واعلم أن جميع ما أوردناه في سعة المجاز عندهم واستمراره على ألسنتهم دفع أبي الحسن القياس على حذف المضاف، وإن لم يكن حقيقة"[162]، وربط ابن الحاجب حذف المضاف بأمن اللبس، وتبعه الرضي[163]، واشترط الزمخشري أمن اللبس لجواز حذف المضاف؛ إذ قال: "وإذا أمِنوا اللبس حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه"[164]، ولم يعتدَّ ابن يعيش باللبس في حذف المضاف، وعلَّل ذلك بكثرة حذف المضاف مع عدم اللبس؛ إذ قال: "وقد جاء من ذلك في الشعر أبيات مع ما فيه من الإلباس، كأن ذلك لثقة الشاعر بعِلم المخاطب، أو نظرًا إلى كثرة حذف المضاف الذي لا لبس فيه، فلم يعبأ بالإلباس، فاعرفْه"[165]. وقد علَّل عباس حسن رفضه لحذف المضاف فيما ذكر بخوف اللبس أو الغموض في المعنى لعدم وجود قرينة تدل على المضاف المحذوف أو تبيّنه.

7 - الأفضل عدم الأخذ بالرأي القائل بحذف النون من المضاف إضافة غير محضة إذا كان معرفًا بأل، وإعراب ما بعده مفعولًا به للوصف حُذفت النون من آخره للتخفيف لا للإضافة؛ منعًا من التباس المفعول به بالمضاف إليه:

هناك حالة يجوز فيها حذف النون وعدم حذفها من آخر المثني وجمع المذكر السالم، مع عدم إضافة كل منهما، وتتحقق هذه الحالة في الإضافة غير المحضة حين يكون المضاف وصفًا عاملًا بعده معموله. والغالب في هذا الوصف أن يكون صلة (أل)؛ نحو: (اشتهر المتقنانِ العملَ، واشتهر المتقنونَ العملَ)، فعند إثبات النون في الوصف يتحتم إعراب كلمة (العمل) مفعولًا به للوصف، وعند حذفها؛ مثل: (اشتهر المُتقنا العملِ َ، واشتهر المتقنو العملِ َ) يجوز في كلمة (العمل) أمران: **أحدهما**: الجر على اعتبارها مضافًا إليه، والوصف قبلها هو المضاف حُذفت من آخره نون التثنية أو الجمع؛ بسبب إضافته[166]. **والآخر**: النصب على اعتبارها مفعولًا به للوصف، حُذفت النون من آخره للتخفيف[167] لا للإضافة؛ إذ الوصف في هذه الصورة ليس مضافًا، وإنما حُذفت من آخره (النون) - بالرغم من عدم إضافته -؛ متابعة لبعض القبائل التي تُجيز حذفها من آخر المثني وجمع المذكر السالم، بشرط أن يكون كل منهما وصفًا عاملًا يغلب أن يكون صلة

(أل) وبعده مفعوله غير مجرور[168]. وقد رأى عباس حسن أنه من الأفضل إهمال هذه الصورة وعدم محاكاتها – وإن كانت جائزة – لما قد تُحدثه من لبس وإبهام ينافيان الغرض الصحيح من اللغة وما يجب أن توصف به[169]؛ حيث يلتبس هنا المفعول به بالمضاف إليه.

8 - عدم جواز استعمال (يا) في الندبة عند خوف اللبس:

قد تُستعمل (يا) للندب بشرط وضوح هذا المعنى في السياق، وعدم وقوع لبس فيه؛ كالآية الكريمة التي تحكي قول العاصي يوم القيامة: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾[170]، وقول الشاعر في رثاء الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز:

حُمِّلتَ أمرًا عظيمًا، فاصطبرتَ له وقمتَ فيه بأمرِ اللهِ يا عُمرا

فإنشاء الشعر بعد موت عمر العادل دليل على أن (يا) للندبة. فإن التبس الأمر بين أن تكون (يا) للندبة أو لا تكون، وجب ترك (يا)، والاقتصار على (وا)؛ كأن تقول في ندبة عمر: (وا عمر)، ولا يصح مجيء (يا) إذا كان أحد الحاضرين يسمى: عمر[171]. وأشار ابن مالك إلى ذلك في الألفية بقوله:

وللمنادى النّـاءِ أو كالنّـاءِ يا وأيْ وآ كـــذا أَيَـــا ثـــم هَيَـا
والهمزُ للدَّاني ووَا لِمَن نُدِبْ أو يا وغيرُ وا لَدَى اللبسِ اجتُنِبْ[172]

إن استعمال (يا) للندبة جائز عند بعض النحاة بدون تقييد بأمن اللبس[173]، ولكن ابن مالك قيَّد ذلك بأمن اللبس؛ إذ قال: "وإذا أُمن أن يلتبس المندوب بمنادى غير مندوب جاز وقوعه بعد (يا، ووا)؛ نحو: (وا مَن حفر بئر زمزماه)، فلو قيل هنا: يا مَن حفر بئر زمزماه)، لم يُخَف اللبس، فاستعمال (يا، ووا) فيه جائز"[174]، وتبعه في هذا الشرط ابن هشام[175]، والشاطبي[176]، والسيوطي[177]. فإذا خيف اللبس لم يَجُز استعمال (يا) في الندبة؛ نحو قولك: (يا زيد)، وفي الحَضْرة مَن اسمه زيد، فلا يجوز أن يستعمل فيه إلا (وا)؛ لأن الذي يليها لا يكون إلا مندوبًا[178]، فإن استُعملت

(يا) هنا أدى إلى التباس النداء بالندبة؛ ولذلك رفض عباس حسن استعمال (يا) في الندبة عند خوف التباس المندوب بالمنادى.

9 - عدم جواز التفريق بين مذكر اسم الجنس الجمعي ومؤنثه بالتاء المربوطة التي للتأنيث؛ منعًا من التباس المفرد بالجمع:

رأى عباس حسن أن المنعوت إذا كان اسم جنس جمعيًّا فلا يصح أن نفرّق بين مذكَّره ومؤنثه بالتاء المربوطة التي للتأنيث؛ منعًا من اللبس بين المفرد والجمع، فلا نقول – في الغالب - للمفردة المؤنثة: (حمامة، وبطَّة، وشاة)، ولا يقال للمفرد المذكر: (حمام، وبط، وشاء)؛ لأن هذه الصورة للمذكر تلتبس مع اسم الجنس الجمعي، وإنما يلزم المفرد صورة واحدة للمذكر والمؤنث، ويجيء بعدها النعت الدال على التذكير أو التأنيث، فنقول: (حمامة أنثى، وحمامة ذكر)[179].

إن اسم الجنس الجمعي يأتي بلفظٍ واحد للقليل والكثير، فإذا قُصد به المفرد جيء فيه بالتاء[180]، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الواحد من اسم الجنس عند تخصيصه بالمذكر أو المؤنث يُذكَر المفرد، ثم يُنعَت بالذكر أو الأنثى؛ إذ قال: "والحَمامُ طائر، والعرب تقول: حمامة ذَكَر، وحمامة أنثى، والجميع: حَمَام"[181]. والملاحَظ من كلامه أن التاء هنا جاءت لمعنى الإفراد، وليست للتأنيث. كما ذهب المبرد إلى أن هذه الأجناس التي ليس بين واحدها وجميعها إلا الهاء سِمَتُها أن مؤنثها لا يكون له مذكر من لفظه؛ لأنه لو كان كذلك لالتبس الواحد المذكر بالجمع[182]؛ ولذلك رفض عباس حسن قياس التفريق بين مذكر اسم الجنس الجمعي ومؤنثه بالتاء المربوطة التي للتأنيث؛ خوفًا من الوقوع في اللبس.

10 - عند بناء الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء للمجهول وإسناده إلى ضمير تكلُّم أو خطاب فإنه يُعدَل عن ضم فاء الثلاثي المُعَل العين بالواو إلى الكسر أو الإشمام، ويُعدَل عن كسر فاء الثلاثي المُعَل العين بالياء إلى الضم أو الإشمام؛ خوفًا من التباس المبني للمعلوم بالمبني للمجهول:

إن كان الماضي الثلاثي معتل العين واويًّا كان أو يائيًّا؛ مثل: (صام، وباع) وبُني للمجهول، جاز في فائه عند النطق أو الكتابة إما الكسر

الخالص؛ فينقلب حرف العلة ياء؛ نحو: (صِيمَ، وبِيعَ)، وإما الضم الخالص، فينقلب حرف العلة واوًا؛ نحو: (صُومَ، وبُوعَ)، وإما الإشمام، وهذا لا يكون إلا في النطق. والكسر أعلاها، فالإشمام، فالضم، وكل واحد من الثلاثة جائز بشرط ألَّا يوقع في لبس، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه؛ فكثير من الماضي المُعَل الوسط قد يوقع في اللبس إذا بُني للمجهول، وأُسند لضمير تكلُّم، أو خطاب؛ سواء أكان الضمير فيهما للمفرد المذكر أم لغيره، وكذلك إذا أُسند لنون النسوة الدالة على الغائبات، فالفعل (ساد) وأشباهه في نحو: (ساد الرجل قومه بالفضل) إذا أسندناه لضمير متكلم أو مخاطب من غير أن يُبنى للمجهول، قلنا عند الضم: (سدتَ ُ)، ولو بنينا الفعل للمجهول، وقلنا: (سدتَ ُ) أيضًا لوقع اللبس حتمًا بين هذه الصورة التي بُني فيها للمجهول، والصورة السالفة التي لم يُبْنَ فيها للمجهول، وفرارًا من اللبس الذي ليس معه قرينة تزيله يجب البُعد عن ضم الحرف الأول في هذه الصورة المبنية للمجهول، ولنا بعد ذلك استعمال الكسر، أو الإشمام. ومثل: الفعل (ساد) غيره من كل فعل ماضٍ ثلاثي، إما مُعَل الوسط بألف أصلها واو، وليس من باب: (فَعِلَ يَفْعَلُ)؛ كخاف يخاف؛ مثل: (شاقَ يشوقُ، ورامَ يرومُ)، وإما مُعَل الوسط بألف أصلها ياء أيضًا، فليس اللبس مقصورًا على الماضي الثلاثي المُعَل الوسط بألف أصلها واو، وليس من باب فَعِلَ يَفْعُلُ، بل يمتد إلى الماضي الثلاثي المُعَل الوسط بألف أصلها ياء؛ مثل الفعل: (زاد) في نحو: (قد زادك الصديق وُدًّا)، فإنه إذ أُسند لضمير المخاطب -مثلًا- من غير بناء للمجهول يصير: (قد زِدْتَ الصديقَ وُدًّا)، بكسر أول الماضي، وإذا أُسند للمخاطب أيضًا مع البناء للمجهول، فإن كُسر أوله صار: (زِدْتَ وُدًا) كذلك، فصورته في الحالتين واحدة مع اختلاف الإسناد والمعنى، وهذا هو اللبس الواجب توقِّيه، ومن أجله لا يصح الكسر هنا عند بنائه للمجهول؛ فيجب العدول عنه؛ إمَّا إلى ضم أوله نطقًا وكتابة، فنقول: (زُدْتَ)، وإما إلى الإشمام، وهذا لا يكون إلا في حالة النطق، ومثل الفعل (زاد) كثير من الأفعال الماضية المُعَلَّة الوسط بالألف التي أصلها الياء؛ ومنها: (دانَ يدين، وقاسَ يقيس، وعابَ يعيب، وباعَ يبيع...)[183].

فقد رأى عباس حسن أنه عند بناء الفعل المعتل العين بالواو أو الياء للمجهول فإنه يجوز فيه كسر الأول أو ضمه أو إشمامه إذا أُمن اللبس، ولكن إذا أوقع ضم الأول في التباس المبني للمعلوم بالمبني للمجهول عند

الإسناد إلى بعض الضمائر فإنه يمتنع ضم الأول، ويبقى الكسر أو الإشمام، وإن أوقع كسر الأول في غموض أو لبس فإنه يمتنع كسر الأول ويبقى الضم أو الإشمام.

وكذلك إن كان الماضي الثلاثي المبني للمجهول مضعَّفًا مدغمًا؛ مثل الفعل (عَدَّ) في قولنا: (عَدَّ الصيرفي المال) جاز في فائه الأوجه الثلاثة: الضم الخالص، فالإشمام، فالكسر الخالص، تقول: (عرفتُ أنَّ المال قد عُدَّ) - بضم العين أو كسرها - كما يجوز الإشمام في حركتها عند النطق، وإذا خيف اللبس في وجه من الثلاثة وجب تركه إلى غيره؛ كالفعلين: (عَدَّ، ورَدَّ)، وأشباههما، فإن فعل الأمر منهما يكون مضموم الأول، فيلتبس به الماضي المبني للمجهول إذا كانت حركة فائه الضمة؛ إذ يقال: (عُدَّ المال، ورُدَّ العدو)، فلا تتضح حقيقة الفعل؛ أهو فعل ماضٍ مبني للمجهول أم فعل أمر؟ وفي مثل هذه الحالة يجب العدول عن الضم إلى الكسر، أو الإشمام؛ لأن الكسر والإشمام لا يدخلان أول هذين الفعلين إذا كانا للأمر[184]. فقد رأى عباس حسن أن الفعل الماضي الثلاثي المبني للمجهول إذا كان مضعَّف اللام فإنه يجوز ضم أوله أو إشمامه أو كسره إذا أُمن اللبس، ولكن إذا أوقع ضم أوله في التباس الماضي المبني للمجهول بفعل الأمر فإنه يُعدل عن الضم إلى الكسر. وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيته:

واكسِرْ أو اشْمِمْ (فا) ثلاثيِّ أَعِلْ عَيْنًا وضَمٌّ جا كَبُوعَ فاحتُمِلْ
وإنْ بشكلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ وما لِبَاعَ قد يُرَى لِنحْوِ حَبْ[185]

وخلاصة القول فيما سبق: إن الغاية الأسمى للكلام هي تحقيق الإفادة التامة، وهذا يقتضي ألَّا يوجد في الكلام ما يؤدي إلى اللبس أو الغموض أو احتمال المتلقي غير ما يقصده المتكلم أو مُنشئ النص؛ ولذلك قال الجاحظ: "يكفي من حَظِّ البلاغة ألَّا يؤتَى السامع من سوء إفهام الناطق، ولا يؤتَى الناطق من سوء فهم السامع"[186]. واللبس يؤدي إلى إبهام الكلام؛ لذا حرص النحاة على إيضاح المعنى وبيانه من خلال تصفية الكلام مما يشوبه من الغموض، ويزيل عنه اللبس بالاعتماد على مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية وقرائن السياق والحال. كما أن اعتماد عباس حسن على التعليل لبعض القواعد والآراء النحوية بخوف الوقوع في اللبس أو الغموض في

المعنى جعله يوجِب قياس بعض القواعد والآراء النحوية؛ لأن هذا الوجوب يمنع من غموض المعنى وفهم غير المراد من الكلام. كما كان تعليله بخوف الوقوع في اللبس سببًا في اختياره بعضَ القواعد والآراء النحوية وترجيحها، إذ كان يعرض لآراء البصريين والكوفيين، ثم يختار الوجه المناسب الذي يخلو من اللبس في المعنى، أو يختار الرأي الأيسر والأكثر في الاستعمال. كما كان خوف الوقوع في اللبس سببًا في رفض عباس حسن لبعض القواعد والآراء النحوية، وكان يعتمد في هذا كله على مجموعة من القرائن اللفظية والمعنوية والسياقية.

الخاتمة:

وبعد، فإنني أؤكد في نهاية هذا البحث مجموعة من النتائج التي توصلت إليها، وهي كما يلي:

1. مصطلح اللبس مصطلح مستقر، وهو يعني الخلط والتداخل والغموض والإشكال وعدم الوضوح، وقد حظِي باهتمام كبير عند النحاة القدامى والمحدثين.
2. غاية الكلام تحقيق الإفادة التامة، وهذا يقتضي ألَّا يوجد فيه ما يؤدي إلى اللبس أو الغموض أو احتمال المتلقي غير ما يقصده المتكلم؛ لذا سعى النحاة جاهدين إلى وجود قرائن تزيل اللبس عن الكلام وتوضح المراد منه من خلال تحرير الألفاظ والتراكيب والصيغ ممَّا يشوبها من الغموض واللبس من خلال الاعتماد على بعض القرائن اللفظية والمعنوية والسياقية، وهي قرائن متضافرة؛ لتحقيق أمن اللبس ووضوح المعنى؛ لأن اللغة المُلبسة لا تكون سبيلًا لتحقيق الفهم والإفهام في عملية التواصل اللغوي.
3. خوف اللبس علَّة متحكِّمة في أقيسة العربية وقواعدها، وتهدف إلى الابتعاد عن الغموض في المعنى، وهو مجال واسع يستمد منه النحاة تعليلاتهم في وجوب قياس القواعد النحوية أو الخروج عنها.
4. يُعد عباس حسن من النحاة المحدثين الذين أسهموا في إيضاح النحو وتيسيره وتخليصه من الشوائب التي تبعده عن غايته، واتضح ذلك من

خلال تعليله لبعض القواعد والآراء النحوية بخوف اللبس، وضرورة الاعتماد على القرائن التي تزيل اللبس والغموض عن الكلام.

5. للعلامة الإعرابية أثر واضح في تحديد المواقع الإعرابية داخل الجملة، فإذا تعذَّر وضع العلامة الإعرابية وجب التزام الأصل والترتيب بين مواقع الكلمات داخل الجملة؛ منعًا من الوقوع في اللبس، وقد تنوب القرائن الدلالية المعنوية أو السياقية عند تعذُّر وضع العلامة الإعرابية في إزالة اللبس أو الاحتمال في معنى التركيب.

6. إن اعتماد عباس حسن على التعليل لبعض القواعد والآراء النحوية بخوف الوقوع في اللبس أو الغموض في المعنى جعله يوجِب قياس بعض القواعد والآراء النحوية؛ لأن هذا الوجوب يمنع من الوقوع في اللبس وغموض المعنى، وعدم فهم غير المراد من الكلام.

7. من القواعد التي وجب قياسها بسبب خوف اللبس عند عباس حسن:

- وجوب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ مصدرًا مسبوكًا من (أنَّ) ومعموليها؛ خوفًا من الوقوع في اللبس والخلط بين (أنَّ، وإنَّ) اللتين للتوكيد، أو الخلط بين (أنَّ) التي للتوكيد و(لعلَّ) التي للترجي.
- وجوب إبراز الضمير عند جريان الخبر المشتق على غير مَن هو له خوفًا من الوقوع في اللبس بين احتمال أن يكون الخبر جاريًا على مَن هو له وعلى غير مَن هو له.
- وجوب اقتران الخبر بالفاء إذا كان شبيهًا بجواب الشرط؛ لئلا يلتبس الخبر بجواب الشرط.
- وجوب إعادة حرف الجر بعد (حتى) العاطفة إذا عُطف بها آخِرُ شيء، والمعطوف عليه مجرور بمثل ذلك الحرف؛ لئلا تلتبس (حتى) العاطفة بالجارَّة.
- وجوب ترك العطف بـ(ثمَّ) عند إرادة التوكيد اللفظي خشية الوقوع في اللبس بين توكيد الحدث وتكراره بالعطف.
- عند قطع النعت يجب اختلاف حركة النعت المقطوع عن حركة المنعوت السابق؛ منعًا من اللبس والخلط بين الوصف والغرض الآخر الذي من أجْله قُطع النعت.

- وجوب زيادة (مِن) في تمييز (كم) الخبرية إذا كان مفصولًا منها بفعل متعدٍّ لم يستوفِ مفعولَه؛ منعًا من اللبس بين التمييز والمفعول به.

8. انطلق عباس حسن في التعليل لبعض القواعد والآراء النحوية بخوف اللبس، وكان ذلك سببًا في إجازة بعض القواعد والآراء النحوية؛ أو ترجيحها بهدف إيضاح المعنى، وبيان المراد من السياق؛ إذ إنه كان يعرض لآراء النحاة، ثم يختار الوجه المناسب الذي يخلو من اللبس في المعنى، أو ما يؤدي إلى احتمال فهم غير المراد من السياق، وكذلك ليُسره ومطابقته للواقع الحقيقي، أو لأنه هو الأشهر والأكثر في الاستعمال، ومما اختاره ورجَّحه بسبب خوف اللبس:

- أَخْذُه برأي الكوفيين في جواز وقوع الباء زائدة، والبُعد عن التأويلات – كما رأى البصريون – لأن مذهب الكوفيين أوضح وأقل تعسُّفًا، والأخذ به هنا أيسر، والأفضل كذلك التخفُّف من استعمال الواو الزائدة قدر الاستطاعة، والبُعد عن استعمالها؛ فرارًا من اللبس، ومن التأويل بغير داعٍ.
- أَخْذُه برأي الكوفيين في النسب إلى لفظ الجمع دون مفرده إذا صار الجمع عَلَمًا؛ منعًا من التباس المفرد بالجمع.
- ترجيحه استعمال الفعل المبدوء بالتاء (تَفعلان) بدلًا من الفعل المبدوء بالياء (يَفعلان) عند الكلام على مؤنثتين غائبتين بالضمير (هما)؛ منعًا من التباس المذكر بالمؤنث.
- اختياره الرأي القائل بإعراب المركَّب المزجي بالحروف إعراب المثنى؛ لسهولته ولأنه هو الأنسب لعصرنا.
- جواز التقاء الساكنين عند إضافة المثنى إلى كلمة أولها ساكن، أو عند إضافة جمع المذكر السالم إلى كلمة أولها ساكن؛ منعًا من اللبس بين المثنى والمفرد أو الجمع والمفرد.

9 - كان خوف الوقوع في اللبس سببًا في رفض عباس حسن لبعض القواعد والآراء النحوية، ومن القواعد والآراء النحوية التي رفضها عباس حسن؛ منعًا من الوقوع في اللبس:

- نائب الفاعل يجوز أن يرتفع بالمصدر المسبوك من (أنْ) والفعل المبني للمجهول إذا أُمن اللبس، ولكن إذا أوقع ذلك في اللبس فلا يجوز ذلك ولا يصح؛ منعًا من التباس نائب الفاعل المرفوع بالمفعول به المنصوب.
- عدم الأخذ بالرأي القائل بحذف النون من المضاف إضافةً غير محضة إذا كان معرَّفًا بأل، وإعراب ما بعده مفعولًا به للوصف حُذفت النون من آخره للتخفيف لا للإضافة؛ منعًا من التباس المفعول به بالمضاف إليه.
- عند بناء الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء للمجهول وإسناده إلى ضمير تكلُّم أو خطاب فإنه يُعدَل عن ضم فاء الثلاثي المُعَل العين بالواو إلى الكسر أو الإشمام، ويُعدَل عن كسر فاء الثلاثي المُعَل العين بالياء إلى الضم أو الإشمام؛ خوفًا من التباس المبني للمعلوم بالمبني للمجهول.

10 - كشف هذا البحث عن مدى تعمُّق عباس حسن في علم النحو، وسعة أفقه اللغوي، وما توافر لديه من أفكار وآراء نحوية جُلُّها مبني على ما جاء به النحاة السابقون، فقام بتعميقها، واتضح ذلك من خلال تعليله بخوف اللبس، والتعويل عليه في وجوب قياس القواعد والآراء النحوية أو ترجيحها أو رفضها.

ويوصي هذا البحث بضرورة دراسة مناهج النحويين في معالجة اللبس اللغوي، ووضع ما يزيله، ودراسة دور أمن اللبس في تيسير فهم القواعد اللغوية، وكذلك دراسة أثر خوف اللبس في التوجيه النحوي للنصوص اللغوية، وتفسير أسباب الاختلاف اللغوي فيها.

الهوامش:

(1) ينظر: شعبان عوض محمد العبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ط 1، جامعة قار يونس، بنغازي، 1999م، ص 225، 296.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، د. ت، باب السين واللام والباء، 7/ 262.

(3) سورة الأنعام، الآية الكريمة رقم (9).

(4) ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا): معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت، باب اللام والباء وما يثلثهما (لبس)، 5/ 230. وينظر: ابن منظور (محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور): لسان العرب، ط 3، دار صادر، بيروت، 1414هـ - 1993م، مادة (لبس)، 6/ 202. الصاغاني (رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن): العباب الزاخر واللباب الفاخر، ط 1، دار الشئون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1987، حرف السين، ص 405. الفيومي (أبو العباس أحمد بن محمد بن علي المقرئ): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، 2010م، اللام وع الباء وما يثلثهما، 2/ 548.

(5) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1425هـ - 2004م، 1/ 48.

(6) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر): المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت، 3/ 142.

(7) ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل): الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط 4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م، 3/ 69.

(8) ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني): سر صناعة الإعراب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م، 2/ 10.

(9) ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا): شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ - 2001م، 2/ 292.

(10) ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني): الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط 4، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م، ص 172.

(11) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م، 1/ 292.

([12]) محمد محمد يونس: المعنى وظلال المعنى، ط 2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م، ص 314.
([13]) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، ص 331.
([14]) نفسه، ص 233.
([15]) تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1985م، ص 360.
([16]) إيميل يعقوب، وبسام بركة، ومي شيخاني: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م، ص 78.
([17]) ينظر: إبراهيم الإبياري: معجم المصطلحات العربية في اللغة العربية والأدب، بيروت، 1979م، ص 174.
([18]) فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ط 1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1421هـ - 2000م، ص 69.
([19]) الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ - 1998م، فصل القاف، ص 522.
([20]) محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ - 1985م، ص 186.
([21]) الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين): كتاب التعريفات، ضبطه وصحَّحه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ - 1983م، باب الدال، ص 104.
([22]) ابن مالك: الألفية، ص 184.
([23]) ينظر: فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص 69.
([24]) ينظر: تمام حسان: الخلاصة النحوية، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 17.
([25]) ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري): أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبُّود، ط 1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1420هـ - 1999م، ص 48.
([26]) ينظر: تمام حسان: البيان في روائع القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002م، 1/ 10.

([27]) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط 15، دار المعارف، القاهرة، 2010م، 1/ 512.
([28]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 670، 673.
([29]) ينظر: عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية في النحو العربي، الجامعة الأردنية، الأردن، 1993م، ص 33، 36.
([30]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 2/ 86.
([31]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 168.
([32]) ينظر: تمام حسان: البيان في روائع القرآن، 1/ 11.
([33]) ينظر: صبحي إبراهيم الفقي: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، 2000م، 1/ 105.
([34]) ينظر: تمام حسان: البيان في روائع القرآن، 1/ 164.
([35]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 2/ 72.
([36]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 4/ 710.
([37]) ينظر: محمد خير رمضان يوسف: تتمة الأعلام للزركلي وفيات (1396 – 1415هـ = 1976 – 1995م)، ط 2، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1422هـ - 2002م، ص 263، 264.
([38]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 492، 493، 499، 500.
([39]) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 1/ 247.
([40]) البيت من الطويل، وهو للكميت. ينظر: البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1997م، 1/ 146. البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي): شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط 2، دار المأمون للتراث، بيروت، 1414هـ - 1993م، 5/ 218.
([41]) البيت من الطويل وهو للفرزدق. ينظر: البغدادي: خزانة الأدب، 1/ 444.
([42]) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 1/ 248. أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1998م، 1/ 1103، 1104.
([43]) الرضي الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي): شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، ط 2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ليبيا، 1996م، 1/ 231.

(44) ينظر: ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني): شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط 1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 1410هـ - 1990م، 1/ 298. أبو حيان: ارتشاف الضرب، 3/ 1104.

(45) ابن السراج: الأصول في النحو، 1/ 64.

(46) خالد الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م، 1/ 214.

(47) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 1/ 495.

(48) ينظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 570.

(49) ينظر: عباس حسن: نفسه، 2/ 176.

(50) عباس حسن: نفسه، 1/504 – 506.

(51) ينظر: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982م، 1/ 264، 1/ 471.

(52) ينظر: الدماميني (محمد بن بدر الدين الدماميني): تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط1، مطابع الفرزدق، الرياض، 1403هـ - 1983م ، 3/ 70.

(53) ينظر: ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر): الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، د. ت، 2/ 165.

(54) سورة الأنعام، الآية الكريمة رقم (109).

(55) عباس حسن: نفسه، 1/ 463، 464.

(56) ابن مالك: الألفية، ص 138.

(57) ينظر: ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، 1424هـ - 2003م، 1/ 50 - 53.

(58) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 307.

(59) ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني): شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، ط 1،

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402هـ - 1982م، 1/ 338.

([60]) ابن الشجري (ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة): أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ - 1991م، 2/ 52.

([61]) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 93. ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 467. الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، 1/ 264. أبو حيان: ارتشاف الضرب، 3/ 1112. ابن عقيل: (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني): المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1405هـ - 1984م، 1/ 228، 229. الدماميني: تعليق الفرائد، 3/ 86، 87.

([62]) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 3/ 452.

([63]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 536/1، 537.

([64]) ينظر: ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط 6، دار الفكر، دمشق، 1985م، 1/ 219. عباس حسن: نفسه، 540/1.

([65]) سورة الشورى، الآية الكريمة رقم (30).

([66]) هي قراءة نافع وابن عامر. ينظر: ابن مجاهد (أحمد بن موسى بن العباس التميمي): كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، القاهرة، 1400ه – 1990م، ص 581

([67]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 661/1.

([68]) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 302.

([69]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 661/1.

([70]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 2/ 86.

([71]) ابن مالك: الألفية، ص 170.

([72]) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 133.

([73]) ينظر: ابن جني: الخصائص، 1/ 36. عباس حسن: نفسه، 2/ 86.

([74]) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1420هـ - 2000م، ص 138.

([75]) ينظر: الشاطبي (أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان

العثيمين وآخرون، ط 1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1428هـ - 2007م، 2/ 598.

(76) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 2/ 177.

(77) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 93.

(78) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 4/ 298. ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث، القاهرة، 1400ه - 1980م، 2/ 124.

(79) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الشواهد. محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1427هـ - 2007م، 3/ 243. ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 172. البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، 3/ 113.

(80) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 582، 583.

(81) ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 172.

(82) العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري): اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1416هـ - 1995م، 1/ 385.

(83) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 536.

(84) سورة الانفطار، الآيتان الكريمتان رقم (17، 18).

(85) أبو حيان: ارتشاف الضرب، 4/ 1959.

(86) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 305. ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، 2/ 399. الأشموني (أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ - 1998م، 2/ 347. ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ت، 3/ 302. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت، 3/ 175. الأزهري: شرح التصريح، 2/ 141، 142.

(87) الغرض البلاغي لقطع النعت هو التشويق، وتوجيه الأذهان إلى النعت المقطوع؛ لأهمية فيه تستدعي مزيدًا من الانتباه إليه، وتقلق الفكر به، وأنه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته، والأمارة على هذا كله إضمار

العامل، وتكوين جملة جديدة الغرض منها: إنشاء المدح أو الذم أو الترحم ... إلخ. ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 492. فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1420هـ - 2000م، 3/ 193.

([88]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 486، 487، 490، 491.

([89]) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، 4/ 1926. فاضل السامرائي: معاني النحو، 3/ 193 – 196.

([90]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 492.

([91]) ينظر: فاضل السامرائي: معاني النحو، 3/ 193.

([92]) سورة الدخان، الآية الكريمة رقم (25).

([93]) سورة الشعراء، الآية الكريمة رقم (7).

([94]) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 4/ 575.

([95]) ينظر: الصبان (أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي): حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ - 1997م، 2/ 314. وينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة عند ابن الأنباري: الإنصاف، 1/ 247، 248. عباس حسن: نفسه، 2/ 461، 462.

([96]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 2/ 196، 199.

([97]) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 2/ 177. الأزهري: شرح التصريح، 1/ 486.

([98]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 4/ 112.

([99]) ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387هـ - 1967م، ص 189.

([100]) ابن مالك: شرح التسهيل، 4/ 425.

([101]) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 4/ 113. أبو حيان: ارتشاف الضرب، 5/ 2238. وينظر: ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، 2/ 555. الأزهري: شرح التصريح، 2/ 263. الرضي: شرح الرضي على الكافية، 1/ 152.

([102]) يُنظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 159.

([103]) ابن يعيش: شرح المفصل، 5/ 289.

([104]) محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي: مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934 –

1984م)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1404هـ - 1984م، ص 38.

([105]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 153، 154.

([106]) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 1/ 154، 155. وينظر أيضًا: ابن السراج: الأصول في النحو، 2/ 106.

([107]) محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي: مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني، ص 61.

([108]) هذا الرأي منسوب إلى الكوفيين، وورد به السماع عن العرب، قال ابن مالك: "ومنهم من يقول: رأيتُ عرفاتَ، ومررت بعرفاتَ)، فيُلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف". ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 42. وينظر في هذه المسألة: ابن السراج: الأصول في النحو، 2/ 106، 107. البغدادي: خزانة الأدب، 1/ 56، 57.

([109]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 166، 167.

([110]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 181.

([111]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 132، 146، 310، 311.

([112]) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، 2/ 964، 965. ابن هشام: أوضح المسالك، 3/ 272، 273. عباس حسن: نفسه، 1/ 132، 146.

([113]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 132.

([114]) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، 2/ 849. الأزهري: شرح التصريح، 2/ 330.

([115]) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 330.

([116]) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 21. ابن هشام: أوضح المسالك، 1/ 132.

([117]) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 1/ 196.

([118]) هذا مذهب يونس بن حبيب، فهو يرى أن (يا قاض)، أوجَه من قولك: (يا قاضى)، قال: لأنّ باب النداء باب حذفٍ وتغيير، فهو مما كثر فيه التخفيف؛ لكثرة استعماله، فلذلك اختصَّ به الترخيم، واتّسع فيه حذف ياء الضمير في نحو: يا غلامِ، ﴿**وَيا قَوْمِ لا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقاقِي**﴾[هود/89] اكتفاءً بدلالة الكسرة على الياء. ينظر: ابن الشجري: الأمالي، 2/ 202. أبو حيان: ارتشاف الضرب، 4/ 2190.

([119]) هذا مذهب سيبويه؛ لأنها احتمت بالنداء من التنوين كما احتمت بالألف واللام وبالإضافة، ولكنه قوَّى رأي يونس بن حبيب في حذف الياء؛ إذ قال سيبويه: "وسألتُ الخليل عن (القاضي) في النداء فقال:

أختار (يا قاضي)، لأنه ليس بمنون، كما أختار (هذا القاضي)، وأما يونس فقال: (يا قاض). وقول يونس أقوى؛ لأنه لمَّا كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداء موضع حذفٍ، يحذفون التنوين ويقولون: (يا حارِ، ويا صاحِ، ويا غلامِ أقبل). سيبويه: الكتاب، 4/ 184. وينظر: ابن الشجري: الأمالي، 2/ 202. أبو حيان: ارتشاف الضرب، 4/ 2190.

([120]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 4/ 14، 15.

([121]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 4/ 38، 39.

([122]) ينظر: ابن الأنباري: الإنصاف، 1/ 274 – 276.

([123]) ينظر رأي الكوفيين في هذه المسألة عند ابن الأنباري: الإنصاف، 2/ 374.

([124]) سورة الزمر، الآية الكريمة رقم (73).

([125]) سورة الصافات، الآية الكريمة رقم (103).

([126]) ينظر رأي البصريين في هذه المسألة عند ابن الأنباري: الإنصاف، 2/ 374.

([127]) البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي. ينظر: محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية، 3/ 254. البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، 6/ 126.

([128]) البيت من الطويل، وهو ينسب إلى عدد من الشعراء، منهم: وعلة بن الحارث الجرمي الجاهلي، ومنهم: ابن الذئبة ربيعة بن عبد يا ليل. ينظر: محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية، 1/ 468. البغدادي: خزانة الأدب، 3/ 205.

([129]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 569، 570. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 473، 474.

([130]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 4/ 741، 742.

([131]) سيبويه: الكتاب، 3/ 378.

([132]) سيبويه: نفسه، 3/ 379.

([133]) جاء ذلك تحت عنوان: "(جواز النسبة إلى جمع التكسير): المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يُرَدَّ إلى واحده، ثم ينسب إلى هذا الواحد. ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة؛ كإرادة التمييز أو نحو ذلك". محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي: مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني، ص 134.

([134]) ينظر: أحمد مختار عمر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 1429هـ - 2008م، 2/ 894.

عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ت، ص 143.

([135]) هذا الرأي نقله الزجاجي عن الجرمي؛ إذ قال: "وحكى الجرمي أن مَن قال: (هذا سيبويه وعمرويه، ورأيتُ سيبويه وعمرويه) فأعرَبَه، ثنَّى وجمَع، فقال: (العمرويهان والعمرويهون، والسيبويهان والسيبويهون)، وكذلك ما أشبهه". الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق): كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ - 1984م، ص 341.

([136]) ينظر: الصبان: حاشية الصبان، 1/ 114.

([137]) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 1/ 131.

([138]) ينظر: الصبان: نفسه، 1/ 114.

([139]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 125، 126.

([140]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 127.

([141]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 1/ 126.

([142]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 265، 266، 311، 315.

([143]) ابن مالك: تسهيل الفوائد، ص 141.

([144]) البيت من الطويل. ينظر: محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية، 2/ 97. السيوطي: همع الهوامع، 3/ 90.

([145]) البيت من الطويل. ينظر: السيوطي: نفسه، 3/ 90.

([146]) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله. ينظر: محمد حسن شراب: نفسه، 3/ 147.

([147]) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 103، 104.

([148]) ابن مالك: نفسه، 3/ 104.

([149]) ينظر: الدماميني: تعليق الفرائد، 8/ 44.

([150]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 315.

([151]) ينظر: الخضري (محمد بن مصطفى بن حسن الخضري): حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، د. ت، 1/ 168.

([152]) ينظر: ينظر: الصبان: حاشية الصبان، 2/ 88.

([153]) ينظر: الخضري: حاشية الخضري، 1/ 168.

([154]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 2/ 110.

([155]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 478.

([156]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 2/ 161، 164.

([157]) البيت من الطويل، وهو لعلي بن الجهم. ينظر: البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، 2/ 68.
([158]) سورة النساء، الآية الكريمة رقم (127).
([159]) ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية، 3/ 148. وقدَّر الزمخشري حرف الجر بـ(في أو عن) إذ قال: "يحتمل في أن تنكحوهنَّ لجمالهن، وعن أن تنكحوهنَّ لدمامتهن". الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصحَّحه ورتَّبه: مصطفى حسين أحمد، ط 3، دار الريان للتراث، القاهرة، 1407هـ - 1987م، 1/ 570.
([160]) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 2/ 152.
([161]) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 3/ 157.
([162]) ابن جني: الخصائص، 2/ 453.
([163]) ينظر: الرضي: شرح الرضي على الكافية، 1/ 291.
([164]) ينظر: الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله): المفصل في علم العربية، ط 2، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، د. ت، ص 103.
([165]) ابن يعيش: شرح المفصل، 2/ 194.
([166]) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 3/ 83.
([167]) قال الخضري: "... ولا يمنع منه حذف النون؛ لأنها قد تُحذف مع نصب الظاهر تخفيفًا، كما تُحذف في الإضافة؛ كقوله:

العارفو الحقَّ للمدلِّ به والمستقلُّو كثيرَ ما وُهبوا

بنصب (الحق، وكثير)". الخضري: حاشية الخضري، 2/ 6. وينظر: الأشموني: شرح الأشموني، 2/ 133، 134. محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية، 1/ 183.
([168]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 10.
([169]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 11.
([170]) سورة الزمر، الآية الكريمة رقم (56).
([171]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 4/ 2.
([172]) ينظر: ابن مالك: الألفية، ص 269.
([173]) هذا رأي سيبويه، والمبرد، وابن السراج. ينظر: سيبويه: الكتاب، 2/ 231. والمبرد: المقتضب، 4/ 268. وابن السراج: الأصول في النحو، 1/ 355.
([174]) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 414.
([175]) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 4/ 6.

([176]) ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية، 5/ 239.
([177]) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 2/ 65.
([178]) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 414. الشاطبي: نفسه، 5/ 240.
([179]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 3/ 448، 449.
([180]) ينظر: فاضل صالح السامرائي: بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ط 2، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، 1427هـ - 2006م، ص 96.
([181]) الخليل بن أحمد: كتاب العين، باب الحاء مع الميم، 3/ 34.
([182]) ينظر: المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر): المذكر والمؤنث، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، القاهرة، 1970م، ص 115.
([183]) ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 2/ 102 – 104. وينظر آراء النحاة في هذه المسألة: ابن مالك: شرح الكافية، 2/ 604 – 606. ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 2/ 114 – 119.
([184]) ينظر: عباس حسن: نفسه، 2/ 105. وينظر: الصبان: حاشية الصبان، 2/ 91، 92.
([185]) ينظر: ابن مالك: الألفية، ص 172. هذه المسألة قد أجازها سيبويه مكتفيًا بالفرق التقديري بين كون هذه الأفعال مبنية للفاعل، أو مبنية للمفعول، فعلى تقدير كونها للفاعل يُكسر أولها، وعلى تقدير كونها للمفعول يُضم أولها. ينظر: سيبويه: الكتاب، 4/ 422، 423. وما ذهب إليه ابن مالك من ضم الأول فيما كان من هذا الباب أَوْلَى؛ إذ الأصل في هذه المسألة هو الضم. ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 439.
([186]) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني): البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ - 2002م، 1/ 49.

مصدر البحث ومراجعه:

- القرآن الكريم.

أولًا: مصدر البحث:

- **عباس حسن**: النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط 15، دار المعارف، القاهرة، 2010م.

ثانيًا: المراجع:

1- **إبراهيم الإبياري**: معجم المصطلحات العربية في اللغة العربية والأدب، بيروت، 1979م.
2- **ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري):**
- أسرار العربية، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبُّود، ط 1، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1420هـ - 1999م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت، 1424هـ - 2003م.
3- **ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني):** سر صناعة الإعراب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.
4- **ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر):** الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، د. ت.
5- **ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري بن سهل):** الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط 4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.
6- **ابن الشجري (ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة):** أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ - 1991م.
7- **ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني):**
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20، دار التراث، القاهرة، 1400ه - 1980م.

– المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1405هـ - 1984م.

8- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا): معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت.

9- ابن مالك (جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي الجياني):

– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387هـ - 1967م.

– الخلاصة في النحو ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم، ط 4، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

– شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط 1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 1410هـ - 1990م.

– شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، ط 1، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402هـ - 1982م.

10- ابن مجاهد (أحمد بن موسى بن العباس التميمي): كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، القاهرة، 1400ه – 1990م.

11- ابن منظور (محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور): لسان العرب، ط 3، دار صادر، بيروت، 1414هـ - 1993م.

12- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف):

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبُّود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ت.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط 6، دار الفكر، دمشق، 1985م.

13- ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا): شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ - 2001م.

14- أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1998م.

15- أحمد مختار عمر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 1429هـ - 2008م.

16- الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.

17- الأشموني (أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ - 1998م.

18- إيميل يعقوب، وبسام بركة، ومي شيخاني: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.

19- البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي):

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ - 1997م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط 2، دار المأمون للتراث، بيروت، 1414هـ - 1993م.

20- تمام حسان:

- البيان في روائع القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002م.
- الخلاصة النحوية، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2000م
- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م.
- مقالات في اللغة والأدب، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1985م.

21- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني): البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ - 2002م.

22- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982م.

23- **الخضري (محمد بن مصطفى بن حسن الخضري):** حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، د. ت.
24- **الخليل بن أحمد الفراهيدي**: كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، د. ت.
25- **الدماميني (محمد بن بدر الدين الدماميني):** تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط1، مطابع الفرزدق، الرياض، 1403هـ - 1983م.
26- **الرضي الاستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي):** شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن عمر، ط 2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ليبيا، 1996م.
27- **الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق):** كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404هـ - 1984م.
28- **الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله):**
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبطه وصحَّحه ورتَّبه: مصطفى حسين أحمد، ط 3، دار الريان للتراث، القاهرة، 1407هـ - 1987م.
- المفصل في علم العربية، ط 2، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت، د. ت.

29- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر):** الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1425هـ - 2004م.
30- **السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر):**
- الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت.

31- **الشاطبي (أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي):** المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، ط 1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1428هـ - 2007م.

32- **الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين)**: كتاب التعريفات، ضبطه وصحَّحه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ - 1983م.
33- **شعبان عوض محمد العبيدي**: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ط 1، جامعة قار يونس، بنغازي، 1999م.
34- **الصاغاني (رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن):** العباب الزاخر واللباب الفاخر، ط 1، دار الشئون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1987.
35- **الصبان (أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي):** حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ - 1997م.
36- **صبحي إبراهيم الفقي**: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، 2000م.
37- **عبد الجبار توامة**: القرائن المعنوية في النحو العربي، الجامعة الأردنية، الأردن، 1993م.
38- **عبده الراجحي**: التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ت.
39- **العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري):** اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1416هـ - 1995م.
40- **فاضل صالح السامرائي**:
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ط 2، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، 1427هـ - 2006م.
- الجملة العربية والمعنى، ط 1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1421هـ - 2000م.
- معاني النحو، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1420هـ - 2000م.
41- **الفيومي (أبو العباس أحمد بن محمد بن علي المقرئ):** المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، 2010م.
42- **الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي):** الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ - 1998م.

43- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر):
- المذكر والمؤنث، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، القاهرة، 1970م.
- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

44- محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1427هـ - 2007م.

45- محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1420هـ - 2000م.

46- محمد خير رمضان يوسف: تتمة الأعلام للزركلي وفيات (1396 – 1415هـ = 1976 – 1995م)، ط 2، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1422هـ - 2002م.

47- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ - 1985م.

48- محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي: مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934 – 1984م)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1404هـ - 1984م.

49- محمد محمد يونس: المعنى وظلال المعنى، ط 2، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م.